موسوعة لبنان



تاريخ، سياسة وحضارة

من حرب ١٩٧٥ إلى الجمهوريّة الثانية

لبنان

تاريخ سياسة وحضارة

بين الأمس واليوم

الجزء الثاني عشر

من حرب ١٩٧٥

إلى الجمهورية الثانية

أنطوان مراد

الفصل الأول

حرب السنتين

أسباب الحرب

أسباب إندلاع الحرب في لبنان تعددت بل واختلفت وفق النظرة إليها، لكن الثابت أن من الخطأ القول أن هذه الحرب بدأت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ بمعزل عن أحداث أخرى وتفاعلات سبقت هذا التاريخ إن على الصعد السياسية أم الطائفية أم الاقتصادية أم الاجتماعية. . .

فالتركيبة الحساسة جداً للشعب اللبناني بتعدديتها وتنوعها طوائف ومذاهب واثنيات وثقافات جعلت لبنان مرهوناً بتوازنات دقيقة يؤدي أيّ خلل فيها إلى مشاكل تتحول أحياناً إلى صراعات مؤلمة. وزاد على هذه العوامل، الوجود الفلسطيني الذي نما وتطور في شكل أثار مخاوف لدى فئات لبنانية عدة وتسبَّب باهتزاز التوازن لاسيما على الصعيد الطائفي بين المسيحيّين والمسلمين.

ولا ينبغي في أي حال التقليل من أهمية عوامل أخرى أبرزها فشل الطبقة السياسية الحاكمة منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ في تطوير النظام ومعالجة الاعتبارات الطائفية السلبية واستمرار روح الإقطاع والعشائرية، وممّا زاد في الطين بلة أن تلك الطبقة على اختلاف انتماءاتها غرقت في الفساد ومنطق المحاصصة على أساس المصالح الخاصة وفشلت في إحداث إصلاحات جوهرية، الأمر الذي تسبب بتفاوت ظاهر في توزيع الثروة الوطنية بين أقلية صغيرة من الأثرياء وأكثرية معظمها من الطبقة المتوسطة وبعضها من الطبقة الفقيرة.

وقد استفادت القوى والتيارات اليسارية من هذا الواقع، في ضوء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتحالفات المنظمات الفلسطينية المسلَّحة التي كانت تعزِّز حضورها العسكري مقابل عجز السلطة اللبنانية على التصدي لها نتيجة الإنقسام بين مسلمين يرون في الفلسطينيين نصيراً لهم في مطالبهم بمزيد من

المساواة والمشاركة في الحكم، وبين مسيحيين يعتبرون أن الفلسطينيين يتدخلون أكثر من اللازم في الشؤون اللبنانية ويعملون على غلبة المسلمين وبالتالي إحكام سيطرتهم على النظام وجعل المسيحيين مواطنين من الدرجة الثانية.

ولعل أبرز المؤشرات على نضوج عوامل الحرب اللبنانية تتمثل باتفاق القاهرة عام ١٩٦٨ الذي سمح بحرية لا بأس بها للكفاح المسلَّح الفلسطيني على الأرض اللبنانية، وتجلّى أول إشكال بأحداث العام ١٩٧٣ بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني والتي توقفت بعد تدخلات عربية عدة.

وقد تبدّى الجيش اللبناني تدريجياً وكأنه جيش المسيحيين لأنه يشكل الدرع الأساسي للنظام الذي يراه المسلمون نظاماً يوفّر امتيازات للمسيحيين، فيما اعتبرت المقاومة الفلسطينية جيش المسلمين لأنها توفر لهم الدعم الذي يطلبونه لتعزيز حضورهم السياسي في النظام؛ على أن ذلك لا يعني أن جميع المسلمين كانوا مع المقاومة، وجميع المسيحيين كانوا ضدها، فبعض المسلمين اليمينيين والمحافظين والليبراليين لم يرتاحوا للنمو غير الطبيعي للقوة الفلسطينية المسلحة، كما أن بعض المسيحيين التقدميين واليساريين خصوصاً وجدوا في المقاومة متنفساً لهم في وجه هيمنة الأحزاب التقليدية.

التطور الزمني

لقد شكّل تدفّق الفلسطينيين على لبنان غداة حرب حزيران ١٩٦٧ أول مؤشر لتصاعد التوتر، إذ بدأ المسلحون الفلسطينيون ينشطون في الأراضي اللبنانية ومنها ضد إسرائيل التي أغار طيرانها الحربي في ١٩٦٩/١٢/٢٩ على مطار بيروت فدمّر ثلاث عشرة طائرة تشكل عملياً معظم الأسطول الجوي اللبناني لنقل المسافرين (طيران الشرق الأوسط).

وفي العام ١٩٦٩، اندلعت مواجهات بين الفلسطينيين والجيش لاسيما في نيسان وأيار وأدّت إلى توقيع اتفاق القاهرة الذي أعطى للفلسطينيين حق إقامة قواعد تدريب عسكرية في مناطق معينة.

وتنامى الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بعد طرد المسلحين الفلسطينيين من الأردن إلى ربوعه إثر مواجهات أيلول ١٩٧٠ وفي أيار ١٩٧٣ انفجر الوضع مجدداً بين المسلحين الفلسطينيين والجيش اللبناني وانتهى بتوقيع اتفاق ملكارت. وفي أيار ١٩٧٤ شنَّت إسرائيل غارات واسعة على المخيمات الفلسطينية في لبنان أدت إلى سقوط نحو ٣٠٠ قتيل.

وفي ٢٦ شباط ١٩٧٥ بدأت ملامح الحرب في لبنان تظهر في شكل ملفت، إذ اندلعت صراعات في مدينة صيدا استمرت أياماً عدة بين الجيش اللبناني ومتظاهرين مدنيين بعضهم كان مسلحاً، وشارك في التظاهرات والصراعات بعض العناصر الفلسطينية.

والسبب المباشر لهذه الأحداث كان احتجاج الصيادين في صيدا على إنتشار شركة بروتيين التي كان الرئيس الأسبق كميل شمعون أحد أبرز أصحابها والتي كانت ستتولى صيد وتصنيع آلاف الأطنان من السمك الذي يضمّه الشاطىء اللبناني، الأمر الذي أثار مخاوف الصيادين واعتبروه تهديداً لمصدر رزقهم. وكان على رأس المتظاهرين النائب السابق معروف سعد الذي أصيب خلال الصدامات بالرصاص مما زاد في التوتر وتوفي بعد فترة من العلاج في لندن متأثراً بجروحه، واتهم أثناءه الجيش بإطلاق النار عليه.

وفي ١٣ نيسان ١٩٧٥ حصلت الأحداث الأبرز والتي اعتبرت الانطلاقة الحقيقية للحرب العسكرية في لبنان.

ففي هذا اليوم، وكانت البلاد معبأة سياسياً في ضوء التوتّر السياسي بين الحكم والمعارضة التي يقودها كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي لاسيما في ضوء تحالفه مع الفلسطينيين، أطلق مسلّحون النار على احتفال في منطقة عين الرمانة في الضاحية الجنوبية كان برعاية وحضور الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب ذي الطابع المسيحي اليميني والمعارض للوجود الفلسطيني المسلح. وقتل على الفور رئيس قسم الحزب في المنطقة جوزف أبو عاصي وثلاثة آخرون، فتوتر الجو بشدة. وبعد وقت قصير، ولدى مرور باص ينقل مسلحين فلسطينيين في أحد شوارع المنطقة، أطلقت عليه النار فقتل سبعة وعشرون شخصاً

من ركابه ونجا سائقه واثنان من المقاومين الفلسطينيين بعد إن اختبأوا بين جثث القتلى. وسرعان ما تمدَّد التوتر وتشنَّجت المواقف السياسية بين دعاة عزل وضرب الكتائب «لأنها تتآمر على القضية الفلسطينية وتسعى إلى تكريس هيمنة فئة على أخرى» وبين دعاة الخلاص من الإنفلاش الفلسطيني والخطر الذي يشكّله على سيادة البلاد وتوازنها الدقيق.

وفي دليل على مدى التشنج، واستفحال الأمور نورد ما يلي:

بيان حزب الكتائب

«الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الأحد ١٣ نيسان، بينما كان يحتفل بتدشين كنيسة في شارع الشيخ بيار الجميل في عين الرمانة، إذ بسيارة فولكسفاغن مغطاة الرقم تخترق الشارع، فأوقفها أحد رجال الأمن محاولاً الاستفسار من سائقها عن سبب تغطية رقم سيارته، فأجابه أنه فدائي وينتمي إلى إحدى المنظمات. فطلب منه رجل الأمن أن ينزع الغطاء عن رقم السيارة ويعود.



بوسطة عين الرمانة

وبعد لحظات اجتاحت الشارع سيارة فيات مسرعة ومغطاة الرقم أيضاً وفي داخلها أربعة مسلحين ووراءها أتوبيس في داخله عشرون مسلّحاً، وأخذوا يطلقون النار على جموع المصلّين، ممّا أدى إلى قتلى وجرحى بينهم الرفيق جوزف أبي عاصي».

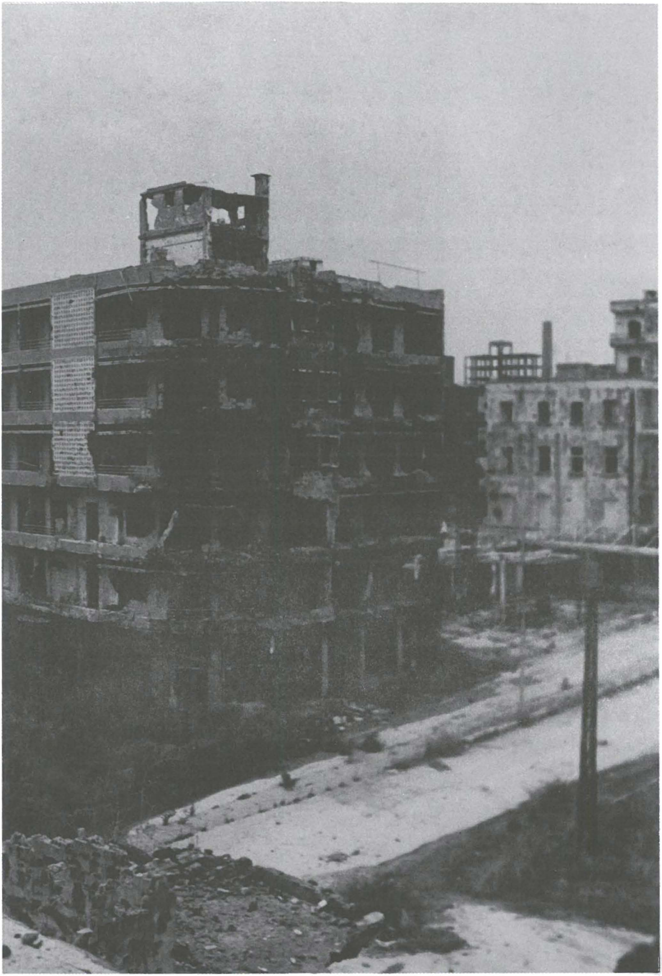
ـ **تصريح مصدر مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية**: «حوالي الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر ١٣/ ٤/ ٧٥ وفي أثناء مرور إحدى السيارات التابعة لإحدى فصائل الثورة الفلسطينية في محلّة عين الرمانة في بيروت، تعرضت السيارة للاحتجاز ثم لإطلاق النار على السائق من قبل عناصر مسلّحة في حزب الكتائب اللبناني.

وفي حوالي الساعة الأولى من بعد الظهر، وفي المحلة نفسها أثناء مرور إحدى سيارات الباص التي تقل عدداً من المواطنين الفلسطينيين الذين شاركوا بذكرى شهداء الخالصة الأبطال، تعرضت السيارة التي كانت في طريقها إلى مخيم تل الزعتر لإطلاق نار كثيف من مكامن عناصر من حزب الكتائب بتدبير مسبق».

واستمر الجدل حول مسؤولية ما حصل وانتهى الأمر إلى استقالة رئيس الحكومة رشيد الصلح في ١٥ أيار ١٩٧٥ بعدما اتخذ موقفاً مناهضاً لحزب الكتائب وموالياً للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية اللتين كانتا بقيادة كمال جنبلاط وياسر عرفات. وكلّف رئيس الجمهورية سليمان فرنجية العميد أول الركن المتقاعد نور الدين الرفاعي تشكيل حكومة عسكرية ولدت في ٢٣ أيار واستقالت في ٢٦ منه بعد معارضة إسلامية واسعة لها.

وفي ٢٩ أيار كلّف فرنجية الرئيس رشيد كرامي تشكيل «حكومة الانقاذ الوطني» وضمت ستة من كبار الشخصيات السياسية.

ومع ذلك استمر التوتر السياسي وبدأت اشتباكات متفرقة تحصل بين التنظيمات اليمينية المسيحية الطابع والتنظيمات اليسارية ذات الطابع المسلم متحالفة مع الفلسطينيين، لاسيما في محيط زحلة وبين طرابلس وزغرتا حيث سقط أكثر من مئة قتيل في أيلول ٧٥. وحاول الجيش اللبناني عبثاً التدخل للفصل بين المتقاتلين ولكن من دون جدوى نتيجة للخلاف السياسي على دوره والخوف من انقسامه. وتصاعدت وتيرة الصدامات التي تخللتها مجازر متبادلة (بيت ملاّت ـ عكار ـ السبت الأسود).



بصمات الدمار في الاسواق

التورط الفلسطيني المباشر (١٩٧٦)

انتقل الفلسطينيون في بداية العام ١٩٧٦ إلى التدخل المباشر الواسع في القتال، بعد فشل أكثر من وساطة عربية وفرنسية وأميركية. وتركزت المعارك على محيط منطقة الكرنتينا التي كان يسيطر عليها الفلسطينيون والأكراد، وتمكن مسلحو الكتائب من اقتحام المنطقة بعد معارك سقط فيها نحو مئة قتيل. وردَّ الفلسطينيون بهجوم على بلدة الدامور في ساحل الشوف انتهى بتهجيرها وقتل نحو ٥٠٠ شخص. وتصاعدت الصدامات في بيروت حيث سقط في يوم واحد نحو ١٧٠ قتيلاً (١٦ كانون الثاني). وفي ١٨ الشهر نفسه، استقال رئيس الحكومة رشيد كرامي بعد سقوط وقف النار العشرين على التوالي.

وعلى خط موازٍ، بدأ الدخول السياسي السوري على خط الأزمة في لبنان بموافقة قيادات سياسية عدة وعلى رأسها الرئيس فرنجية.

وفي ٢٢ كانون الثاني أعلن الملازم أول أحمد الخطيب تشكيل جيش لبنان العربي المنفصل عن الجيش اللبناني والذي سيطر على ثكنات في مناطق عدة.

وفي شباط ٧٦ أعلن الرئيس فرنجية الوثيقة الدستورية الشهيرة التي تضمنت مشروع حل يرتكز إلى المساواة في التمثيل السياسي بين المسيحيين والمسلمين وعدد من الأفكار الإصلاحية.

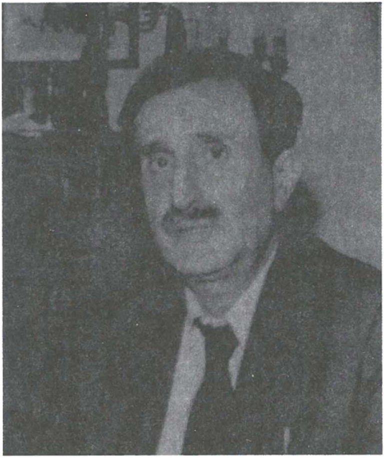
وفي محاولة اعتبرها إنقاذية أعلن العميد عزيز الأحدب، وهو ضابط كبير يحظى بالاحترام، حركة جديدة في ١١ شباط ودعا الرئيس فرنجية إلى الاستقالة، لكن رئيس الجمهورية رفض التنحي بالرغم من عريضة نيابية وقعها معظم النواب. وقد دعمت سوريا بذلك فرنجية وتصدت القوات الفلسطينية الموالية لها (الصاعقة وجيش التحرير) لمحاولة تقدم القوات اليسارية والفلسطينية إلى قصر بعبدا.

وفي ٢١ شباط، سيطرت القوات اليسارية (المرابطون وحلفاؤهم) على منطقة الفنادق في بيروت بعد مواجهات قاسية شهدت كراً وفراً مع قوات الكتائب.

الدخول السوري

في أواخر شباط وبداية آذار ٧٦ بدأت القوات السورية النظامية تدخل لبنان

بموافقة ضمنية من القيادات المسيحية بعد توسع الهجمات الفلسطينية في مناطق عدة وإعلان المسؤول الفلسطيني «أبو أياد» أن طريق فلسطين تمرّ من جونية. وفيما اصطدمت القوات السورية في بعض المواقع بالتنظيمات الفلسطينية سقط مخيم تل الزعتر الفلسطيني قرب بلدة الدكوانة شرق العاصمة بيد قوات الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار (النمور) بعد ٥٢ يوماً من الحصار.



كمال جنبلاط

وفي ٢٣ أيلول ٧٦ تسلّم الرئيس المنتخب الياس سركيس منصبه، فيما انتقل الرئيس فرنجية إلى صفوف الجبهة اللبنانية التي ضمت القيادات والقوى المسيحية الرئيسية برئاسة الرئيس الأسبق كميل شمعون.

وفي تشرين الأول، وقّعت اتفاقات الرياض والقاهرة التي كرست عربياً الدور السوري العسكري في لبنان عبر تشكيل قوات الردع العربيّة التي شكّل السوريون عمادها الأساسي إلى جانب وحدات من دول عربية عدة (السعودية ـ السودان...).

وقد تمكّن السوريون من فرض هدوء نسبي بعدما نجحوا في استيعاب الاندفاع العسكري الفلسطيني ـ اليساري: وفي ١٧ آذار ١٩٧٧ اغتال مجهول زعيم الحركة الوطنية ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط عند مفرق دير دوريت في الشوف، الأمر الذي أثار ردود فعل مختلفة وأحياناً متناقضة، علماً أن الزعيم الدرزي كان يعتبر أحد أبرز القادة السياسيين منذ الاستقلال.

وعلى الأثر، انتقم عدد من أنصاره نتيجة فورة غضب خاطفة بقتل ١٧٧ مسيحياً في مناطق عدة من الشوف، وهو أمر اعتذر عنه لاحقاً ابنه ووريثه السياسي الوزير وليد جنبلاط في شكل غير مباشر.

اما في الجنوب فكان التصدي للفلسطنين من قبل وحدة من الجيش اللبناني ومسلحين مسيحيين محليين. كما تدخلت اسرائيل أيضاً ضد الفلسطينين في مواجهة مباشرة.

الفصل الثاني

توسّع الحرب في بعدها الإقليمي

التدخل الإسرائيلي المباشر

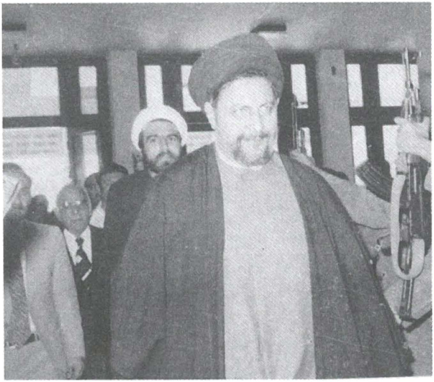
قامت إسرائيل، ورداً على عملية فلسطينية أدّت إلى مقتل ١٣٥ إسرائيلياً، باجتياح مناطق عدة من الجنوب، وذلك في ١٤ آذار ١٩٧٨، وانتهى أول اجتياح بإبعاد التنظيمات الفلسطينية إلى ما وراء نهر الليطاني، وأدت العملية الإسرائيليّة التي عرفت بعملية الليطاني إلى سقوط نحو ٧٠٠ قتيل لبناني وفلسطيني. وعلى أثر هذا الهجوم اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار الشهير رقم ٤٢٥ الذي قضى بانسحاب إسرائيل غير المشروط وحلول قوات طوارىء دولية محلّها تؤمن نشر سلطة الدولة اللبنانية حتى الحدود. ومع ذلك استمرت إسرائيل في احتلال شريط حدودي بلغت مساحته نحو ١٥٠٠ كلم^{٢} بحجة حماية حدودها من عمليات التسلّل.

الصدامات السورية المسيحية

دبَّ الخلاف في صفوف الجبهة اللبنانية بين الرئيس فرنجية المؤيد للدور السوري القوي في لبنان والقادة الآخرين. وتمثّل ذلك بتوترات واغتيالات بين أنصار فرنجية (المردة) والكتائب في الشمال.

وفي ١٣ حزيران ١٩٧٨ قتل النائب طوني فرنجية ابن الرئيس الأسبق وعائلته وثلاثون من أنصاره في هجوم كتائبي على بلدة إهدن. وبعد فترة قليلة قتل ثلاثة وثلاثون مسيحياً من أنصار الكتائب والجبهة اللبنانية من بلدة القاع البقاعية في بيروت. وفي الأول من تموز انفجر الموقف في بيروت بين القوات اللبنانية التي ضمت مختلف التنظيمات المسيحية اليمينية بقيادة الشيخ بشير الجميل، ابن رئيس الكتائب، وبين القوات السورية.

وفي ٣١ آب ١٩٧٨، اختفى الإمام موسى الصدر أثناء زيارة كان يقوم بها لليبيا. وقد نفى الرئيس الليبي معمر القدافي ذلك مدعياً أن الإمام، وهو الزعيم الأبرز تاريخياً للطائفة الشيعية في لبنان، قد غادر ليبيا متوجهاً إلى ايطاليا، واختفى في طريقه إليها.



الإمام موسى الصدر

وقد رفض الشيعة اللبنانيون الاعتراف بهذا الواقع واستمروا فترة طويلة يطالبون عبثاً بالكشف عن مصيره وأطلقوا عليه لقب الإمام المغيَّب. وقد لعب الصدر دوراً بارزاً في تعزيز الموقع السياسي للشيعة وأطلق حركة المحرومين التي تبلورت لاحقاً بحركة أمل.

عام ١٩٧٩:

تميَّز هذا العام باستمرار التوتر لكن بوتيرة أخف في ضوء الإنقسام الميداني بين منطقة سميت بالشرقية وغلب عليها المسيحيون وابتدأت من بيروت وأطراف عاليه إلى أعالي البترون في الشمال، ومنطقة سميت بالغربية غلب عليها المسلمون وضمت معظم المناطق الأخرى وتواجدت فيها القوات النظامية السورية والتنظيمات الفلسطينية. أما منطقة الشريط الحدودي فقد أعلنها الرائد سعد حداد المتعاون مع إسرائيل ما سماه بدولة لبنان الحر، وذلك في ١٨ نيسان ١٩٧٩.

عام ١٩٨٠:

عادت وتيرة العنف للتصاعد. وفي ٢٣ شباط اغتيلت ابنة الشيخ بشير الجميل

الطفلة مايا وعدد من المرافقين في انفجار عبوة ناسفة في منطقة الأشرفية في شرق العاصمة.

وفي ٧ تموز ١٩٨٠، وبعد سلسلة صدامات بين ميليشيا الكتائب وميليشيا الوطنيين الأحرار اللتين كانتا الأبرز في صفوف القوات اللبنانية الموحَّدة رمزياً، شنّت قوات الكتائب هجوماً خاطفاً بقيادة بشير الجميل على قوات الأحرار، لاسيما في منطقة الصفرا في ساحل فتوح كسروان وسيطرت على الموقف في المناطق الشرقية كافة وفرضت «توحيد البندقية المسيحية» فخرج زعيم قوات الأحرار داني شمعون ابن الرئيس شمعون من الشرقية وبات بشير الجميل الرجل الأقوى مسيحياً. وأدت تلك الاشتباكات إلى مقتل نحو ١٠٠ شخص.

أما سياسياً، ففي ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠ اختار الرئيس الياس سركيس السيد شفيق الوزان وهو سني معتدل لرئاسة الحكومة.

عام ١٩٨١: حرب زحلة:

تميز هذا العام خصوصاً بما وصف بحرب زحلة بين القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل والقوات السورية والتنظيمات الفلسطينية الموالية، ودارت رحاها حول زحلة وفي أعالي جبل صنين. واستمرت الصدامات لمدة شهرين بين الأول من نيسان وآخر حزيران وشملت بيروت والضواحي وسقط خلالها أكثر من مئة قتيل في منطقة زحلة وأكثر من ٤٠٠ في بيروت. وقد تطور إلى حصار المدينة ثم إلى الاتفاق على انسحاب القوات اللبنانية التي لا تنتمي إليها مقابل عدم دخول القوات السورية وإحلال القوى الأمن الداخلي داخل زحلة.

وفي ٤ أيلول ١٩٨١ اغتال مجهولون السفير الفرنسي في لبنان لوي دو لامار في محلة البربير.

الفصل الثالث

الاجتياح الإسرائيلي الكبير ١٩٨٢

عملية سلام الجليل

عام ١٩٨٢ استمر التوتر في خطِّه التصاعدي مع استمرار حرب السيارات المفخخة بين المنطقتين الشرقية والغربية. وفي الخامس عشر من نيسان اغتيل دبلوماسيان فرنسيان في بيروت، وفي ٢٤ أيار التالي انفجرت سيارة مفخخة أمام مقر السفارة الفرنسية في شارع كليمونصو مما أدى إلى قتل أحد عشر شخصاً. وهذا الحادث دفع برئيس الحكومة الفرنسية بيار موروا إلى زيارة بيروت بعد يومين.

وقد التقت كل التطورات في حينه على تعزيز احتمالات حصول عملية إسرائيلية كبيرة في لبنان. وهذا ما شعر به كثيرون، لاسيما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في نهاية عهد الرئيس الياس سركيس.

ولعل ما عجَّل في الاجتياح الإسرائيلي هو العملية الفدائية التي استهدفت السفير الإسرائيلي في بريطانيا في الثالث من حزيران. فغداة هذه العملية، وبعد سلسلة تهديدات إسرائيلية عنيفة، بدأ الطيران الحربي الإسرائيلي سلسلة غارات قاسية على المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب أدت إلى سقوط أكثر من مئتي قتيل ومئات الجرحى. وهي غارات لم تنقطع بل شكلت المقدمة المنطقية لبدء الاجتياح في عملية ضخمة هي الأولى من نوعها ضد لبنان، سمّتها إسرائيل عملية «سلامة الجليل»، أي أن الهدف المزعوم هو منع الخطر الفلسطيني الذي يهدد منطقة الجليل في شمال إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

ففي ٦ حزيران ١٩٨٢، اجتاحت الدبابات الإسرائيلية الجنوب اللبناني بالمئات على رأس قوات من المشاة قدرت بنحو ثلاثين ألف جندي معززة بالطيران الحربي وبالبوارج والزوارق الحربية التي ضربت حصاراً على الشاطىء اللبناني في



الحرب جعلت من المستقبل علامة استفهام

الجنوب في شكل خاص. وبلغت القوات الإسرائيلية سريعاً قلعة الشقيف التي سيطرت عليها في السابع من حزيران، وهي قلعة استراتيجية تطل على شمال إسرائيل وتسيطر على محور مهم من الطرق وعلى مجرى نهر الليطاني. وكانت تعتبر من أبرز القواعد الفلسطينية، وقد تمكنت القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت، وبالرغم من مقاومة التنظيمات الفلسطينية على اختلافها، من احتلال مدن وبلدات صور والنبطية وحاصبيا، علماً أن الجيش اللبناني في حينه كان مفككاً، والتنظيمات اللبنانية المسلحة كانت ضعيفة. وقد ساهمت نقمة اللبنانيين، لاسيما الشيعة في الجنوب على الممارسات والتجاوزات الفلسطينية في تخفيف ردة فعلهم على الاجتياح الإسرائيلي. وتركزت المعارك لبعض الوقت حول وداخل المخيمات المجاورة لمدينة صور كالرشيدية والبص ورأس العين وعلى المخيم الفلسطيني في جوار النبطية.

وفي ١١ حزيران أعلن عن وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وسوريا في لبنان، بعدما هاجمت الطائرات الحربية الإسرائيلية منصات للصواريخ السورية في البقاع واشتبكت مع طائرات سورية فوق المنطقة.

حصار بيروت

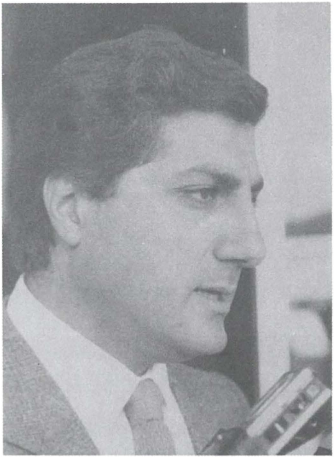
وفي ٢٥ حزيران، وبعد صدامات عدة في الجنوب وصولاً إلى أبواب بيروت بين القوات الإسرائيلية والقوات الفلسطينية واليسارية، بلغ الإسرائيليون العاصمة وباشروا حصار المنطقة الغربية منها في ٣ تموز. وطلب الإسرائيليون رحيل الفلسطينيين عنها إلى خارج لبنان وعمدوا إلى قصف عشوائي جوي وبري وبحري أدى إلى مقتل المئات من المدنيين. وقد بدت الدولة اللبنانية في حالة عجز كبير ولازم الرئيس سركيس قصر بعبدا المحاصر عملياً من قبل القوات الإسرائيلية. ومع ارتفاع الضغط العسكري الإسرائيلي، وبعد مساعٍ حثيثة بذلها الموفد الأميركي الخاص من أصل لبناني فيليب حبيب، وافقت الدولة اللبنانية على خطته الخاصة التي نصت برحيل العناصر الفلسطينية المسلحة بإشراف قوات متعددة الجنسيات.

انسحاب القوات المسلحة الفلسطينية

وبين ٢٢ آب و١٣ أيلول تم انسحاب القوات الفلسطينية عن طريق البحر وسط أجواء دراماتيكية وشعور بالخيبة من الموقف العربي المتفرج على سقوط عاصمة عربية وانهيار القوة العسكرية الفلسطينية.

وقد غادر حينها نحو ١٥ ألف مقاتل فلسطيني بأسلحتهم الخفيفة، فيما انتشرت القوات المتعددة التي تألفت من وحدات أميركية وفرنسية وإيطالية. وعلى خط موازٍ انسحبت القوات السورية الباقية في بيروت براً في اتجاه البقاع، علماً أن القوات الإسرائيلية بلغت منطقة صوفر على طريق بيروت ـ دمشق.

انتخاب بشير الجميل واغتياله


الرئيس الراحل الشيخ بشير الجميل

أما سياسياً، فقد انتخب مجلس النواب اللبناني المنعقد في ثكنة الفياضية، في ٢٣ آب، الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية بالرغم من معارضة الكثير من القيادات والقوى وخاصة الاسلامية منها. فهو لم يفز بأكثرية الثلثين من اعضاء المجلس النيابي، في دورة الاقتراع الاولى. ولكنه فاز في دورة الاقتراع الثانية باكثرية ٥٧ صوتاً فيما وجدت ٥ أوراق بيضاء. أما النواب الذين قاطعوا الجلسة فبلغ عددهم ٣٠ نائباً. إلاّ أن هذا الرئيس المنتخب استطاع في أيام معدودات أن يستميل إليه اللبنانيين من مختلف الاطراف، بعدما حرص على الانفتاح على الجميع وفرض هيبة لم يعهدها اللبنانيون من قبل. ولكن، وفي ١٤ أيلول ١٩٨٢، وبعد ثلاثة أسابيع على انتخابه، اغتيل في انفجار كبير استهدف بيت الكتائب في الأشرفية حيث كان يترأس لقاءً شعبياً فيه. وقتل معه عشرون من الحاضرين. ولا يزال مقتله على هذا النحو، سرّاً يلفّه الغموض. فالتحقيق مع حبيب الشرتوني المتهم بتنفيذ عملية الاغتيال لم يؤدِّ إلى الكشف عن المجرمين الحقيقيين.

وعلى الأثر، وفي اليوم التالي، دخلت القوات الإسرائيلية إلى غربي

العاصمة. وبين ١٦ و ١٨ أيلول احاطت قوة اسرائيلية بمخيمي صبرا وشاتيلا ثم اطبقت عليهما بمساندة عناصر مسلحة وحصلت مجازر في هذين المخيمين اودت بحياة مئات الفلسطينيين المدنيين، وذلك ربما انتقاماً لاغتيال الرئيس المنتخب.

وبعد هذا الاغتيال الذي أثار إرباكاً كبيراً، انتخب الشيخ أمين الجميل شقيق الرئيس الراحل خلفاً له، وهذه المرة بتوافق مسيحي إسلامي واسع.

وفي ٢٤ أيلول أعيد تشكيل قوة ثانية متعددة الجنسيات على غرار القوة الأولى لكنها فاقتها عدداً وقوة، وحلّت محلّ القوات الإسرائيلية، خصوصاً في بيروت.

وفي تشرين الثاني ٨٢، بدأت طلائع حزب الله تبرز عندما نفذ انتحاري إسلامي عملية تفجير مركز عسكري إسرائيلي في صور ممّا أدى إلى مقتل ٧٠ جندياً إسرائيلياً.

عام ١٩٨٣ تفجير مقر المارينز

- في ٥ شباط: انفجار استهدف مركز الدراسات الفلسطيني في بيروت الغربية وأدى إلى مقتل عشرين شخصاً.
- في ١٨ نيسان انفجار استهدف السفارة الأميركية أدى إلى مقتل ١٣ شخصاً معظمهم أميركيون.
- ١٧ أيار: الإتفاق اللبناني الإسرائيلي (راجع الملحق).
- في ١١ تموز ألقى المفتي الشيخ حسن خالد خطبة شهيرة بمناسبة عيد الفطر في ملعب بيروت البلدي وحضرها أكثر من مئة ألف شخص، وهاجم فيها الحكم وممارساته السياسية والأمنية بعنف. واعتبرت الخطبة الشرارة الأبرز لانتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤. وقد لعب المفتي خالد دوراً مهماً في بداية الحرب عندما ترأس الاجتماعات الشهيرة للقاء الإسلامي في عرمون، واغتيل في مرحلة تميزت خلالها مواقفه بالحكمة والجرأة والاعتدال.
- ٢٣ تموز: تشكيل جبهة الخلاص الوطني المعارض لحكم الرئيس الجميل (راجع الملحق).

ـ ٤ أيلول: بداية الانسحاب الإسرائيلي في الجبل (الشوف وعاليه) واندلاع المعارك بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحلفائه (راجع فصل تطور حرب الجبل).

ـ ٢٣ تشرين الأول: شاحنة مفخخة يقودها انتحاري إسلامي تفجّر مقر قوات المارينز في مطار بيروت ومقتل ٢٤١ من الضباط والجنود الأميركيين، كما دمرت عملية مماثلة مقر المظليين الفرنسيين في الرملة البيضاء ممّا أدى إلى مقتل ٥٨ منهم.

وعلى الأثر زار كل من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ونائب الرئيس الأميركي جورج بوش بيروت للاطلاع على الموقف وتفقد قوات بلديهما.

وبين ٣١ تشرين الأول والسابع من تشرين الثاني انعقد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف برئاسة الرئيس الجميل ومشاركة القيادات المسيحية والإسلامية الرئيسية، ولم يصل إلى أي نتيجة فعلية.

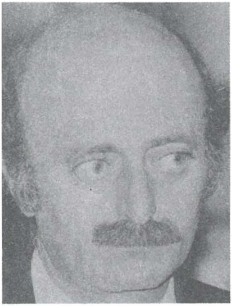
وعلى صعيد آخر، كانت آلاف من مسلحي حركة فتح بزعامة ياسر عرفات تجمّعت وتسلّلت إلى طرابلس والمخيمات المجاورة في الشمال وتحالفت مع المنظمات الإسلامية الأصولية بزعامة الشيخ سعيد شعبان. وشكل هذا التحالف تحدياً لنفوذ سوريا التي وجدت فيه تهديداً امنياً وسياسياً لها قرب حدودها من لبنان. خصوصاً وأن عرفات انتقل بدوره إلى طرابلس مسبباً حرجاً امنياً لسوريا تجاه الغرب.

وقد اضطرت سوريا إلى التدخل مباشرة وعبر القوى اليسارية اللبنانية والقوى الفلسطينية المعارضة لعرفات، فاندلعت اشتباكات عنيفة انتهت برحيل عرفات ومسلّحيه مجدداً وعبر البحر من طرابلس باشراف الأمم المتحدة.

الفصل الرابع

تطوّر حرب الجبل

تطور حرب الجبل ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣



وليد جنبلاط

١٦ كانون الثاني ٨٢: شيخ عقل الطائفة الدرزية يدعو إلى المحبة والتسامح والاستعداد لأمور قد تكون مفاجئة.

٣ آذار: قنبلتان على سينما روكسي في بحمدون.

١٣ نيسان: وليد جنبلاط يقول أنه ليس متفائلاً ويخشى حدوث اشياء كثيرة.

٢ أيار: اغتيال قاضي رعية عاليه المارونية.

٥ أيار: جنبلاط وارسلان والوزراء الدروز يعقدون اجتماعاً في دير قوبل لتنسيق المواقف وتوحيد الصفوف.

٧ حزيران: بدء الاجتياح الإسرائيلي للجبل.

١٤ حزيران: وليد جنبلاط في شبه اقامة جبرية في المختارة بعد سيطرة القوات الإسرائيلية على الشوف.

١٩ حزيران: شيمون بيريز التقى جنبلاط بحسب معلومات، وقال بيريز: إن الزعيم الدرزي حرٌ في التنقل في أي مكان يشاء.

٢٥ حزيران: القوات الإسرائيلية تحتل بلدة بحمدون وفي الوقت نفسه تحدّثت أنباء عن أول صدامات بين مسلّحين مسلمين ودورز في الشويفات وقبيّع والشعرية في المتن.

٢٦ حزيران: الشيخ بشير الجميل يلتقي وفداً درزياً في الكحالة، فيما القوات

اللبنانية تدخل الجبل تحت شعار «ملء الفراغ الأمني ومنع الجرائم».

٢٩ حزيران: اشتباكات بين القوات اللبنانية والدروز في قبيع والشعرية.

٣٠ حزيران: جنبلاط يقول أن معركة الجبل تقرر مصير لبنان.

وفي اليوم نفسه حصل انفجار عند مدخل دار الطائفة الدرزية في فردان بيروت.

١٥ تموز: اتصال بين بشير الجميل ووليد جنبلاط لبحث «وضع مشروع سياسي متكامل». لكن المسؤول الاشتراكي أنور الفطائري يقول: لا حوار مع الكتائب قبل الإنسحاب الإسرائيلي.

١٦ تموز: اضراب درزي شامل في الشوف احتجاجاً على تمركز القوات اللبنانية في بيت الدين.

١٧ تموز: لقاء درزي مسيحي في عاليه.

١٧ تموز: اجتماع بين بشير الجميل وجنبلاط في القصر الجمهوري في محاولة لضبط الأمر في الجبل.

١٩ تموز: جنبلاط يلتقي الرئيس السوري حافظ الأسد ويقول أن انقاذ لبنان يكون بتثبيت الخط العربي وتعزيز بعده القومي سورياً.

٢١ تموز: بشير الجميل يزور الأمير مجيد ارسلان في عالية ويدعو إلى تركيز دعائم الاستقلال.

٢٦ تموز: قيادي درزي يتهم إسرائيل بخلق أسباب تجدد الحرب الأهلية في الجبل عن سابق تصور وتصميم.

١٤ آب: مقتل تسعة اشخاص في انفجار سيارة مفخخة في بحمدون.

٥ أيلول: جنبلاط يحذر من الفتنة الطائفية في الشوف.

وعلى مدى اشهر عدة، استمرت الصدامات بين القوات اللبنانية والحزب

التقدمي الأشتراكي، لاسيما في مناطق عدة من قضاء عاليه، فيما القوات الإسرائيلية تمارس لعبة مزدوجة، فحيناً تفصل بين المتقاتلين وحيناً تفتعل الصدامات وتسعّرها.

وفي الوقت نفسه، سجِّلت عمليات عدة ضد القوات الإسرائيلية أدت إلى مقتل وجرح العشرات من عناصرها.

وفي ربيع ٨٣ بدأت المؤشرات تدل إلى قرب حصول انسحاب اسرائيلي، فيما دعا جنبلاط المقاتلين الدروز إلى الاستعداد للحرب. وقد تخوف الحكم اللبناني والزعماء المسيحيون من انسحابات إسرائيلية تتم من دون التنسيق مع الدولة اللبنانية ممّا يعني حصول معارك ومجازر، فيما اعرب القادة الدروز رفضهم ارسال الجيش اللبناني إلى الجبل مكان الإسرائيليّين لأنه «جيش فئوي».

وفي الرابع من ايلول ٨٣ بدأت القوات الإسرائيلية الانسحاب من الجبل ودارت للفور معارك حامية بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحلفائه من التنظيمات الفلسطينية، وبدعم سوري غير مباشر. وحصلت اعنف المعارك في بحمدون، وسرعان ما سيطر الاشتراكيون على معظم مناطق الجبل فيما سيطرت القوات اللبنانية على منطقة الشحار الغربي، وقد أدّى هذا الواقع إلى حصول مجازر ومقتل نحو ألفي مدني وصولاً إلى حصار دير القمر التي لجأ إليها المسيحيون الفارون من بلداتهم.

وفي ١٥ كانون الأول انتهى حصار دير القمر بعد اتفاق على انسحاب القوات اللبنانية منها بحماية الجيش الإسرائيلي وحلول وحدات من الدرك دون سواها في البلدة.

الفصل الخامس

المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية واتفاق ١٧ أيّار

كان واضحاً أن الهدف الأساسي لإسرائيل من خلال عمليّة سلامة الجليل هو التوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان كشرط رئيسي لانسحابها من اراضيه.

وقد هدَّد وزير الدفاع الإسرائيلي اريل شارون في كانون الأول ١٩٨٢ من أنه إذا لم يوقّع لبنان معاهدة سلام فإن رئيسه الشيخ امين الجميل سيبقى رئيساً لقصره فقط.

وبعد زيارة قام بها الرئيس الجميل إلى واشنطن بدأت المفاوضات اللبنانية الإسرائيليّة برعاية أميركية مباشرة في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢، وتوزعت الجلسات بين خلدة جنوبي بيروت وكريات شمونة وناتانيا شمال إسرائيل، وبدا واضحاً منذ الجلسة الأولى التي عقدت في فندق ليبانون بيتش في خلدة التباين بالنسبة إلى جدول الأعمال. فلبنان ركز على الانسحاب الإسرائيلي وعلى ترتيبات أمنية ومستوى معيّن من العلاقات في إطار تطوير إتفاق الهدنة.



الرئيس أمين الجميل

أما الوفد الإسرائيلي فركز على تطبيع العلاقات بين البلدين بما في ذلك فتح الحدود.

يذكر أن الوفد اللبناني كان برئاسة السفير الدكتور أنطوان فتال الذي أظهر حنكة كبيرة أدهشت المفاوضين الإسرائيليين والأميركيين. أما الوفد الإسرائيلي فكان برئاسة دايفيد كمحي المدير العام لوزارة الخارجية، فيما ترأس الوفد الأميركي موريس درايپر نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط.

وعلى خط موازٍ، ترافق انطلاق المفاوضات مع توتر متصاعد في منطقة الجبل (الشوف وعاليه) بين ميليشيا القوات اللبنانية المنتشرة خصوصاً في البلدات المسيحية وبين ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي المنتشرة خصوصاً في البلدات الدرزية. وتبين أن القوات الإسرائيلية كانت تساهم في شكل غير مباشر في افتعال الاشتباكات في محاولة واضحة للضغط على المفاوض اللبناني.

وقد تصاعدت هذه الاشتباكات في الجبل مع الجولة الثالثة عشرة التي عقدت في ٧ شباط ٨٣، وعكست بوضوح تصاعد العقبات في المفاوضات، بالرغم من محاولات الموفد الأميركي فيليب حبيب معالجة الموقف، وحصول أكثر من لقاء في واشنطن بين مسؤولين أميركيين ولبنانيين وإسرائيليين.

واستمرت المفاوضات بين أخذ ورد وشملت وضع قوات سعد حداد المرتبطة بإسرائيل في الجنوب فضلاً عن ضمانات طلبتها إسرائيل لانسحاب القوات السورية من لبنان.

وعشية الجلسة الواحدة والثلاثين في ١٩/ ٤/ ٨٣ تعرض مقر السفارة الأميركية في عين المريسة في بيروت لتفجير كبير في هجوم إنتحاري على الأرجح أُتهم أصوليون إسلاميون بتدبيره، وقد تحجج المفاوض الإسرائيلي بالانفجار لتبرير مطالبه الأمنية.

وقد بدأ الأميركيون على الفور يبحثون في كيفية انسحاب القوات الغربية المتعددة الجنسيات من بيروت بعد إقرار الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي.



عناصر من القوات المتعددة الجنسيات

وفي الواقع، وفي ٣ أيار ٨٣، عقدت الجولة الختامية من المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية في ناتانيا، وهي الجولة ٣٤، وانتهت بإقرار النص الإنكليزي للاتفاق.

وفي دمشق أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد رفض سوريا القاطع لمشروع الاتفاق لأنه ينتهك استقلال لبنان ويحوّله إلى محمية إسرائيلية ويشكل خطراً داهماً على أمن سوريا.

وفي ١٤/ ٥/ ٨٣ وافق مجلس الوزراء اللبناني في جلسة استثنائية على مشروع الاتفاق وفوّض السفير فتال التوقيع عليه.

وفي اليوم التالي تم إقرار الصيغة النهائية للاتفاق باللغات الأربع: الإنكليزية والعربية والفرنسية والعبرية.

وفي ١٦/ ٥/ ٨٣ أقر الكنيست الإسرائيلي الاتفاق بالأكثرية.

وفي ١٧ أيار ٨٣ تم توقيع الاتفاق بشهادة الولايات المتحدة في اجتماعين عقدا بالتناوب بين خلدة وكريات شمونة.

ردة الفعل المحلية تركزت خصوصاً على الساحة الإسلامية وفي المناطق التي لا يتواجد فيها الاحتلال الإسرائيلي. فقد أعلن «الحداد الوطني» في البقاع رفضاً للاتفاق، كما نفّذ إضراب عام بدعوة من أحزاب الحركة الوطنية والعلماء المسلمين، فيما اعتصم مئات من أبناء الضاحية الجنوبية وعلى رأسهم العلامة محمد حسين فضل الله في جامع الإمام الرضا في محلّة بئر العبد.

وفي ١٤ حزيران أقرَّ مجلس النواب اللبناني الاتفاق بأغلبية خمسة وستين صوتاً، ولكن لبنان عاد وألغى رسمياً الاتفاق في الخامس من آذار ١٩٨٤، علماً أن الرئيس الجميل رفض التوقيع عليه أساساً في شكل نهائي.

الفصل السادس

حركة ٦ شباط والحوار المتجدّد

في بداية العام ١٩٨٤ ومع تصاعد الضغط على حكم الرئيس الجميل من قبل القيادات والقوى الإسلامية سياسياً وميدانياً، اضطر رئيس حكومته شفيق الوزان للاستقالة في الرابع من شباط، علماً أن الوزان اتهم بالتحول إلى مجرد منفذ لسياسة الجميل على حساب الساحة التي يمثل، فيما اعتبر الوزان أنه حاول جاهداً إنقاذ ما يمكن إنقاذه وسط أصعب الظروف، وأنه في الوقت نفسه لم يجد في رئيس الجمهورية شخصاً يمكن الوثوق بمواقفه وبسيطرته على القرار في المنطقة الشرقية.



الرئيس نبيه بري

وبعد أربعة أيام فقط على استقالة الوزان تعرض حكم الرئيس الجميل لضربة موجعة تمثلت بسيطرة القوى الإسلامية المتحالفة على بيروت الغربية والضاحية الجنوبية ومنطقة الشحّار الغربي، في ما عرف بحركة السادس من شباط التي اعتبرها أصحابها وعلى رأسهم رئيس حركة أمل نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط نقطة تحول في الصراع مع حكم الجميل. وتميزت حركة ٦ شباط بهجوم سريع ومنسّق سيطرت بنتيجته حركة أمل في شكل خاص على غربي العاصمة والضاحية الجنوبية، فيما تمكّن الحزب التقدمي الاشتراكي وحلفاؤه من السيطرة بعد أيام على محور عين كسور ـ الدامور فتأمن الاتصال بين الحزب

والحركة في خلدة، وانهزم الجيش اللبناني الذي تراجع إلى بيروت الشرقية، فعاد الانقسام الطائفي بقوة إلى الدولة ومؤسساتها.

وفي ١٨ شباط ٨٤ رفضت سوريا رسمياً مشروعاً لحل الأزمة صاغه الحكم اللبناني والولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية. وإزاء هذا الموقف لم تجد واشنطن بدّاً من سحب وحدات المارينز الباقية في بيروت في ٢٦ شباط، بعد انسحاب كل من البريطانيين والإيطاليين في إطار القوات المتعددة الجنسيات.

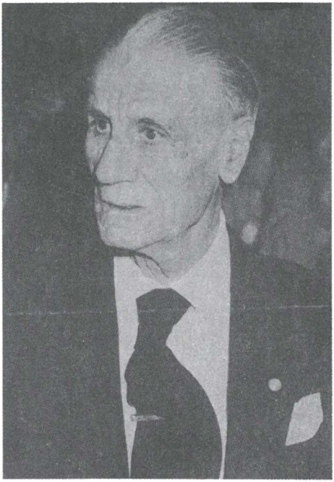
ولم يبق إلا الفرنسيون الذين راهنوا على دور ما لهم نظراً لعلاقاتهم الخاصة بلبنان وحرصاً على حضورهم فيه، ولكن الفرنسيين اقتنعوا لاحقاً بمدى الرفض المحلي والسوري لوجودهم فانسحبوا في نهاية آذار، وأبقوا على وحدة مراقبة تمثلت بـ ٨١ عنصراً تولّوا مراقبة خطوط التماس وترتيب المعالجات الميدانية للتوتر.

يُذكر أن الاتحاد السوفياتي أحبط محاولات غربية لإرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى بيروت محل القوات المتعددة الجنسيات عندما استعمل حق النقض الفيتو ضد قرار بهذا الشأن.

وبسبب هذه التحولات، ألغى لبنان اتفاق السابع عشر من أيار مع إسرائيل بدفع من الرئيس الجميل في محاولة لاستيعاب المعارضة لحكمه (٣ آذار) (راجع الفصل الخاص بالاتفاق).

وجاء الدور لعودة الحوار وكان عنوانه حكومة جديدة برئاسة الرئيس رشيد كرامي الذي كان أحد أركان جبهة الخلاص الوطني، فشكّل حكومة الوحدة الوطنية كما سميت. وكانت مختصرة وضمت أبرز الزعماء المسيحيين والمسلمين (كميل شمعون وبيار الجميل ونبيه بري ووليد جنبلاط). وتمكنت هذه الحكومة من توفير هدوء نسبي فأعيد فتح مطار بيروت في الثاني من تموز ١٩٨٤ بعد إقفاله منذ السادس من شباط.

وفي التاسع والعشرين من آب ١٩٨٤ توفي الوزير في حكومة الوحدة الوطنية ورئيس حزب الكتائب ووالد رئيس الجمهورية، الشيخ بيار الجميل بنوبة قلبية محدثاً خللاً في التركيبة اللبنانية المسيحية. ومعروف أنه تأثر بشدة باغتيال ابنه الأصغر الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل، لا بل ردّد المقربون منه أنه كان يعارض انتخاب شقيقه خلفاً له في الرئاسة.



الشيخ بيار الجميّل

وقد شكلت وفاة بيار الجميل بداية التراجع لأكبر وأبرز الأحزاب اليمينية وأكثرها نفوداً وتنظيماً. فحزب الكتائب الذي ترأسه منذ تأسيسه عام ١٩٣٦ انتقل من حزب حكمت عليه الحركة الوطنية والقوى الإسلامية والتقدمية بالعزل في بداية الحرب، إلى الحزب الحاكم عملياً من خلال الرئيس أمين الجميل. وبعد وفاة مؤسسه ورئيسه التاريخي، بدأت الصراعات تبرز على الخلافة وتفاقم الوضع بعد خروج الرئيس الجميل من الحكم عام ١٩٨٨ وانقلبت الدفة تدريجياً لمصلحة معارضيه الذين كانوا يوالون ميليشيا القوات اللبنانية بقيادة الدكتور سمير جعجع.

في أي حال، الأحداث الدموية لم تتوقف بالرغم من الجو الحواري.

ففي ٢٦ أيلول ١٩٨٤ قتل أربعة وعشرون شخصاً في انفجار استهدف السفارة الأميركية فضلاً عن سلسلة تفجيرات أخرى.

الفصل السابع

مفاوضات الناقورة

كان سقوط اتفاق ١٧ أيار نتيجة طبيعية للانسحاب الإسرائيلي من بيروت والجبل مع انطلاق عمليات مقاومة وتنامي رفض سوريا وقوى لبنانية إسلامية وتقدمية وأخرى فلسطينية للواقع، فضلاً عن الانسحاب التدريجي للقوات الأميركية والفرنسية والبريطانية والإيطالية من بيروت والضواحي بعد سلسلة العمليات التي تعرض لها الأميركيون والفرنسيون خصوصاً.

وقد أدت حرب الجبل بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي إلى واقع جديد اضطرّت معه إسرائيل إلى القبول بمفاوضات جديدة انحصرت بالطابع العسكري ـ الأمني توصلاً إلى «انسحاب إسرائيلي كامل».

هذه المفاوضات التي بدأت في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٤ عقدت في مقر قيادة قوات الطوارىء الدوليّة في الجنوب وبرعاية الأمم المتحدة. وترأس الوفد اللبناني العميد الركن محمد الحاج والوفد الإسرائيلي الجنرال عامون غيلبوا، وتمثلت الأمم المتحدة بقائد قواتها في الجنوب الجنرال وليام كالاهان، وحفلت المفاوضات بالخلافات على طبيعة الترتيبات الأمنية وإطارها القانوني ودور الجيش اللبناني وقوات الطوارىء الدولية.

ولم تنجح الولايات المتحدة عبر موفدها ريتشارد مورفي في لعب دور أساسي في توجيه المفاوضات.

وفي انعكاس للعقبات التي واجهتها مفاوضات الناقورة أغار الطيران الحربي الإسرائيلي في ٨٥/١/٩ على قاعدة فلسطينية في منطقة المرج في البقاع، وهدّدت إسرائيل على الأثر بإتخاذ قرار من جانب واحد بإعادة انتشار قواتها في الجنوب.

وبعد جهود بذلها موفد الأمم المتحدة بريان أوركهارت أمكن استئناف المفاوضات في جلستها الثالثة عشرة.

لكنها عادت وتوقفت نهائياً في الجولة ١٤ في ٢٤/١/٨٥ بعدما رفض لبنان التنسيق حول انسحاب على مراحل كما اقترحت إسرائيل، بسبب رفض الأخيرة تقديم أي جدول زمني وجغرافي للانسحاب الكامل.

الفصل الثامن

إنتفاضات الشرقية والإتفاق الثلاثي

أحداث ١٩٨٥

في ١٦ شباط: بدأ الإنسحاب الإسرائيلي على مراحل من الجنوب وإقليم الخروب، فيما تصاعدت عمليات المقاومة التي قادها المقاتلون من حركة أمل وحزب الله.

في ٨ آذار: انفجار ضخم في بئر العبد قيل إنه كان يستهدف القائد الروحي الشيعي العلامة محمد حسين فضل الله، وترددت معلومات عن وقوف الأميركيين وراء الانفجار.

في هذا الوقت وعلى الصعيد المسيحي حصلت انتفاضة في صفوف القوات اللبنانية أبعدت قائد هذه القوات فؤاد أبو ناضر القريب من الرئيس الجميل، وسيطر إيلي حبيقة وسمير جعجع على القيادة، وبات الأول في ٩ أيّار رئيساً للهيئة التنفيذية والثاني رئيساً للأركان.

وجاء هذا التطور بعد نكسة القوات اللبنانية في شرق صيدا وإقليم الخروب على أثر الانسحاب الإسرائيلي وتعرَّض عشرات الألوف من المسيحيين للتهجير.

وفي الوقت نفسه، كانت تدور «حرب المخيمات» كما عرفت بين حركة أمل والتنظيمات الفلسطينية في مخيمي صبرا وشاتيلا والتي أدت إلى تشكيل جبهة الوحدة الوطنية في مواجهة حكم الرئيس الجميل من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وتنظيمات أخرى عدة.

وعلى صعيد آخر، وبين ٥ أيلول و١٥ تشرين الأول، كان موعد طرابلس مع حربها الثانية بين التنظيمات الأصولية في إطار حركة التوحيد الإسلامي من جهة، «والأحزاب والقوى التقدمية» من جهة ثانية، والتي تتمتع بدعم غير مباشر من سوريا والتنظيمات الفلسطينية الحليفة، وقد بدت هذه «الحرب» التي سقط فيها نحو

ثلاثمائة قتيل وكأنها ثأر من حركة التوحيد لدعمها ياسر عرفات وطردها الأحزاب التقدمية من طرابلس، وقد انتهت بعودة الأحزاب إلى المدينة وتحجيم نفوذ «التوحيد».

بين ٢٠ و٢٤ تشرين الثاني اندلعت الحرب التي عرفت بحرب العلم بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي للسيطرة على بيروت الغربية والتي انتهت بتقاسم النفوذ وعودة تدريجية للنفوذ السوري غير المباشر.

في ٢٨ كانون الأول، تم توقيع الاتفاق الثلاثي في دمشق بين أمل والاشتراكي والقوات اللبنانية برئاسة إيلي حبيقة بالرغم من معارضة جناح سمير جعجع والرئيس الجميل ولحظ الاتفاق إصلاحات شتى وتكاملاً في العلاقات بين لبنان وسوريا.

الفصل التاسع

نحو نهاية الجمهوريّة الأولى

أحداث ١٩٨٦



الرئيس سليم الحص

أدت المعارضة في المنطقة الشرقية للاتفاق الثلاثي إلى اندلاع القتال بين أنصار جعجع والرئيس الجميل من جهة وأنصار إيلي حبيقة من جهة ثانية، ودارت معركة شرسة في ١٥ كانون الثاني انتهت بعد ساعات بهزيمة حبيقة وخروجه من الشرقية وسيطرة جعجع على القوات اللبنانية وعودة التوتر الشديد إلى العلاقات مع سوريا. وقد أدت «الانتفاضة» إلى مقتل نحو مئتي شخص.

في ١٧ نيسان: إعدام ثلاثة رهائن بريطانيين رداً على الغارة الأميركية على ليبيا.

في ١٠ تشرين الثاني: إطلاق رهينتين فرنسيين وفي ٢٤ كانون الأول إطلاق رهينة ثالثة.

أحداث ١٩٨٧

في ٢٢ شباط: بدأت عودة القوات السورية إلى بيروت بعد اضطرابات في منطقتها الغربية بين أمل والاشتراكي هي الثانية من نوعها.

في الرابع من أيار: رئيس الحكومة رشيد كرامي يقدم استقالته ولكنه يبقى في منصبه لتصريف الأعمال ويبدأ حواراً جدياً مع الرئيس شمعون توصلاً إلى مشروع حل، لكنه يتعرض للاغتيال بانفجار في المروحية التي كانت تقلّه بين طرابلس وبيروت، في الأول من حزيران الأمر الذي أثار اضطراباً سياسياً شديداً نظراً لزعامة كرامي وحنكته الكبيرة.

وفي الثاني من حزيران كلّف الرئيس الجميل الرئيس سليم الحص برئاسة الحكومة.

في ١٥ تموز: انفجار سيارة مفخخة في طرابلس يودي بحياة ٧٥ شخصاً.

في ٧ آب: وفاة الرئيس الأسبق وأبرز رجل سياسي في لبنان منذ الاستقلال كميل شمعون عن ٨٧ عاماً تاركاً فراغاً كبيراً وقلقاً عميقاً لدى المسيحيين نظراً لموقعه القيادي وخبرته الواسعة.

أحداث ١٩٨٨

في نيسان: اندلعت الحرب بين حركة أمل وحزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت وانتهت بسيطرة الحزب على ٩٠٪ من الضاحية.

في ١٨ آب: لم ينجح مجلس النواب في انتخاب خلف للرئيس الجميل وفشلت محاولة انتخاب الرئيس فرنجية مرة ثانية نتيجة معارضة القوى المسيحية في المنطقة الشرقية له.

وفي ليل ٢٢ ـ ٢٣ أيلول انتهى عهد الرئيس الجميل الذي كلّف في الساعة الأخيرة قائد الجيش العماد ميشال عون برئاسة حكومة عسكرية رفض أعضاؤها المسلمون الانضمام إليها، فيما أصرت حكومة الرئيس سليم الحص المستقيلة منذ أشهر على الاستمرار في تصريف الأعمال في غياب الوزراء المسيحيين باستثناء وزير الصحة عبد الله الراسي، صهر الرئيس فرنجية.

الفصل العاشر

«التحرير» و«الإلغاء» وسقوط عون

أحداث ١٩٨٩

في ٢٩ كانون الثاني: اتفاق على إنهاء الصراع بين أمل وحزب الله بعد صدامات شملت بيروت وضاحيتها الجنوبية والجنوب وأدت إلى مقتل نحو ٥٠٠ شخص.

في العاشر من شباط: اندلع القتال بين الجيش اللبناني بقيادة العماد عون والقوات اللبنانية بقيادة الدكتور سمير جعجع، وبعدما اتهم الأول القوات اللبنانية بالهيمنة على مقدرات الدولة ولا سيما المالية منها، وأدت الاشتباكات إلى نحو سبعين قتيلاً وانتهت بعد مساعٍ عدة من البطريركية المارونية. وعلى خط آخر، سعى عون إلى منع المرافىء غير الشرعية على الشاطىء اللبناني، وكان الرد حصاراً للمنطقة الشرقية واندلاع القصف المدفعي المتبادل.



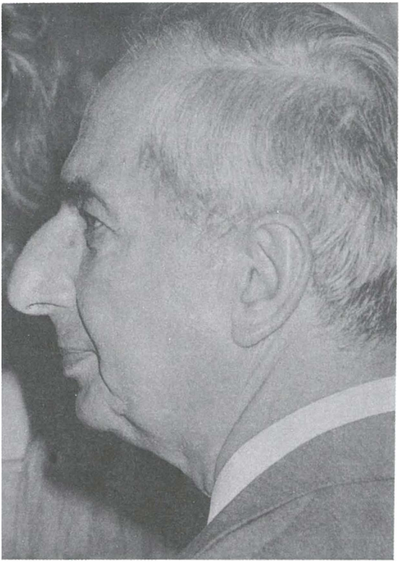
العماد ميشال عون

«حرب التحرير» ١٩٨٩

في ١٤ آذار أعلن العماد عون ما سمّاه حرب التحرير ضد سوريا، وسقط مئات الضحايا بين قتيل وجريح في المناطق الشرقية والغربية على السواء وأعلن وقف للنار في ٢٨ آذار بسعي من جامعة الدول العربية.

وعاد التوتر بعد فترة وبذلت فرنسا المساعي للتهدئة، ولتقديم المساعدات الإنسانية للمنكوبين والمصابين.

وفي ٢٢ أيلول: وافق العماد عون على مشروع سلام قدمته الجامعة العربية عبر اللجنة الثلاثية التي تضم السعودية والمغرب والجزائر، وتم وقف النار وإعادة فتح مطار بيروت بعد قتال أدى إلى مقتل نحو ١٠٦٠ شخصاً وإلى نحو مليار دولار من الخسائر المادية.



الرئيس الراحل رينيه معوض

في ٢٧ أيلول: وافق عون على مضض على دعوة النواب إلى مدينة الطائف في السعودية لبحث مشروع حل.

وبعد إقرار اتفاق الطائف في ٢٢ تشرين الأول بالرغم من الرفض المتصاعد له من قبل العماد عون، أعلن رئيس الحكومة العسكرية في الرابع من تشرين الثاني حل المجلس النيابي.

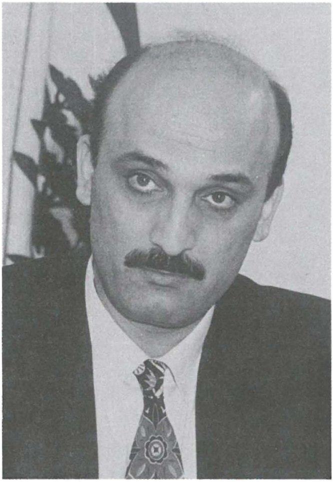
وفي اليوم التالي، انتخب المجلس الذي اجتمع في مطار القليعات رينيه معوَّض رئيساً للجمهورية. وقد كلَّف الرئيس الجديد الرئيس الحص تشكيل حكومة وحدة وطنية كما نص اتفاق الطائف. ولكن في ٢٢ تشرين الثاني اغتيل الرئيس معوَّض صبيحة عيد الاستقلال لدى عودته من استقبال المهنئين في مقر رئاسة

الحكومة إلى مقر إقامته الموقت في الرملة البيضاء.

وفي ٢٥ تشرين الثاني انتخب النائب الياس الهراوي رئيساً جديداً للجمهورية في جلسة عقدت في شتورة، وأعلن الهراوي على الأثر عزل العماد عون من قيادة الجيش، ورفض الأخير ذلك معلناً أنه رئيس الحكومة الشرعية، في وقت تجمعت تظاهرات كبيرة حول قصر بعبدا تأييداً له، كما تلقى تأييداً من وفود نيابية وسياسية فرنسية عدة زارته.

«حرب الإلغاء» ١٩٩٠

في ٣٠ كانون الثاني، ورداً على ما اعتبره موقفاً مائعاً للقوات اللبنانية من اتفاق الطائف، أعلن العماد عون حلّ القوات وأطلق هجوماً على مراكزها في المتن الشمالي وبيروت، وعنفت الصدامات داخل المناطق السكنية بالدبابات والصواريخ والمدفعية الثقيلة وتمكنت وحدات الجيش بقيادة عون من السيطرة على المتنين الشمالي والجنوبي بعد معركتي ضبية وعين الرمانة، فيما سيطرت القوات على بيروت الشرقية وضواحيها الشمالية المباشرة وعلى كسروان وجبيل وأعالي البترون.



الدكتور سمير جعجع

وبعد محاولات لوقف النار، هدأت الصدامات التي كانت أعنفها في بلدة القليعات الكسروانية اعتباراً من أوائل أيار. وقد أدت هذه الحرب، وهي الأشرس والأكثر دماراً بسبب حصولها بين قوتين محترفتين تملكان مخزوناً ضخماً من الأسلحة الثقيلة، إلى مئات القتلى وخسائر هائلة في المنطقة الشرقية التي سمّيت

لفترة بمونتي كارلو الشرق لازدهارها الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن هجرة واسعة إلى المناطق اللبنانية الأخرى وإلى الخارج.

وفي ٢٨ أيلول ١٩٩٠ أعلنت حكومة الرئيس الهراوي الحصار على المناطق الخاضعة لسيطرة العماد عون تمهيداً لاستعادة قصر بعبدا «وإزالة التمرُّد على الشرعية».



الرئيس الياس الهراوي

وفي ١٣ تشرين الأول هاجمت وحدات الجيش الموالية لحكم الرئيس الهراوي مناطق المتنين وسيطرت على القصر الجمهوري ووزارة الدفاع فيما لجأ العماد عون ورفيقيه في الحكومة العسكرية إلى مبنى السفارة الفرنسية في الحازمية حيث بقوا نحو عشرة أشهر وغادروا بعدها إلى فرنسا بحراً تنفيذاً لقرار إبعادهم خمس سنوات عن لبنان.



من آثار «حرب الإلغاء»

الفصل الحادي عشر

إتفاق الطائف وتنفيذه

بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩ أقر اللقاء النيابي في مدينة الطائف وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي عرفت باتفاق الطائف، وشكلت المصدر الأساسي للتعديلات التي أدخلت على الدستور اللبناني، علماً أنها تضمنت بنوداً لم تلحظها التعديلات وتم تطبيق بعضها فيما تأخر وتعثّر تطبيق البعض الآخر.

أبرز نقاط اتفاق الطائف:

في المبادىء العامة أقرت الوثيقة أن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، وهو ما طمأن بعض الخائفين على إلغاء وجود لبنان أو ضمه إلى دولة أخرى.

وأكدت الوثيقة على أن لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو أمر لم يكن واضحاً في الأساس إذ كان يعتبر لبنان في الدستور وطناً عربي الوجه.

كما أقرت الوثيقة مبدأ الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً كركن أساس من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام. وهذا المبدأ كان دائماً مطلب أهالي ما يعرف بالمناطق النائية والمحرومة والفقيرة التي لم تحظ بالاهتمام الكافي من الدولة منذ الاستقلال.

وشدّد اتفاق الطائف على الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، في ضوء الخلل الكبير والمتراكم في إدارات الدولة والمؤسسات العامة نتيجة تفشي الفساد وتدخّل الاعتبارات السياسية والطائفية والشخصية...

وتم التأكيد في المبادىء العامة على أن لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين، وهذا التأكيد جاء رداً على الأجواء التي سادت خلال الحرب حول تقسيم لبنان على أسس طائفية وحول توطين الفلسطينيين المتواجدين على أرضه.

وشدّدت وثيقة الوفاق الوطني على أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق

العيش المشترك في تأكيد على هذه التجربة الفذة في لبنان كنموذج مميز في العالم.

في الإصلاحات السياسية

ـ مجلس النواب:

أقرَّ انتخاب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس بعد أن كان يتم انتخابهما كل سنة.

ـ أقرت الدائرة الانتخابية على أساس المحافظة وهو ما لم يتم التقيد به في انتخابات الـ ٩٢ والـ ٩٦، إذ حصلت استثناءات لاسيما في جبل لبنان حيث اعتمدت الأقضية دوائر انتخابية مما أثار اعتراضاً لدى المسيحيين في شكل خاص.

ـ أقر توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، ونسبياً بين المناطق علماً أن الدستور كان يلحظ توزيع النواب بنسبة ٥٤ للمسيحيين و٤٥ للمسلمين أي بما عرف ٥ ـ ٦ مكرَّر.

كما أقرَّ اتفاق الطائف زيادة عدد أعضاء مجلس النواب من ٩٩ إلى ١٠٨ ولم يتم الالتزام بهذا العدد إذ زيد العدد إلى ١٢٨.

ولحظ اتفاق الطائف استحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه كل العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته بالقضايا المصيرية، وذلك مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي.

ـ رئاسة الجمهورية:

لحظ اتفاق الطائف انتزاع أبرز الصلاحيات التي كانت تعود لرئيس الجمهورية في ضوء احتجاج البعض لأنها كانت تجعله بمثابة الحاكم الأوحد الأمر الذي لا يؤمن المشاركة الفعلية في الحكم.

وقد ارتاح المسلمون عموماً إلى تحجيم صلاحيات رئيس الجمهورية، فيما أبدى بعض المسيحيين تخوفاً من ضعف موقع الرئاسة واختلال التوازن. وقد عكس أول رئيس للجمهورية بعد الطائف الياس الهراوي هذا الشعور عندما دعا

مراراً إلى إعادة بعض الصلاحيات إلى رئيس الجمهورية كي يكون شريكاً فعلياً في الحكم. وبموجب تعديلات الطائف، يمكن لرئيس الجمهورية أن يترأس مجلس الوزراء ساعة بساعة ولكن دون أن يصوّت، كما أنه يترأس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ويعود لرئيس الجمهورية إصدار المراسيم والقوانين، وله الحق في أن يطلب إعادة درسها ضمن مهلة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً، وإذا أصرّ مجلس الوزراء أو مجلس النواب عليها يصبح مجبراً على نشرها وإلا اعتبرت نافذة حكماً.

وهذا التحديد لصلاحية رئيس الجمهورية في رفض أو تعديل القرارات والقوانين شكل أبرز النقاط التي أثارت اعتراضات، خصوصاً وأن للوزير حق تجميد أي قانون أو قرار يتعلق بوزارته من دون التقيد بأي مهلة، مما يجعله في هذا المجلس أقوى نفوذاً من رئيس الجمهورية.

- وأقرّت وثيقة الوفاق الوطني لرئيس الجمهورية أن يحتفظ بحقّه في تسمية رئيس الحكومة المكلّف وذلك بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة. وترك اتفاق الطائف لرئيس الجمهورية حق مشاركة رئيس الحكومة المكلف في اختيار الوزراء الجدد وإصدار مرسوم تشكيل الحكومة.

ولحظ اتفاق الطائف الإبقاء على بعض الصلاحيات التي تعتبر شكلية أو غير أساسية كاعتماد السفراء ومنح الأوسمة والعفو الخاص...

ـ رئاسة مجلس الوزراء:

أعطت وثيقة الوفاق الوطني رئيس الحكومة صلاحيات واسعة كونه «المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء»، فهو الذي يترأس هذا المجلس ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها ويوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة، وهو الذي يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، وينسّق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة، كما أنه حكماً نائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع.

مجلس الوزراء

لقد تحول مجلس الوزراء بموجب إصلاحات الطائف صاحب السلطة الإجرائية، إذ أنه يضع السياسة العامة للدولة ويشرف على أعمال كل أجهزة الدولة وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

كما أن مجلس الوزراء هو الذي يعين موظفي الدولة، ويصرفهم، ويعود له حق حلّ مجلس النواب في الحالات التي يجيزها القانون وبناء على طلب رئيس الجمهورية.

وأقرت وثيقة الطائف مقراً خاصاً لمجلس الوزراء وأوضحت أن قراراته توافقية وإذا تعذّر فبالتصويت بالأكثرية، إلا ما يتعلق بالمواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

إلغاء الطائفية السياسية

اعتبر اتفاق الطائف إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً أساسياً يقتضي تحقيقه خطةً مرحلية، ويعود لمجلس النواب اتخاذ الإجراءات الملائمة لذلك، وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية لدرس واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية.

وفي الانتظار، ألغيت قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة، باستثناء وظائف الفئة الأولى التي تبقى مناصفة بين المسيحيين والمسملين، وهو ما بدأ تطبيقه فعلياً بعد إقرار الإصلاحات الدستورية.

ولحظت وثيقة الوفاق الوطني إصلاحات أخرى تتناول إقرار اللامركزية الإدارية تسهيلاً لخدمات المواطنين وتعزيزاً للإنماء الشامل وللمشاركة المحلية، فضلاً عن إعادة النظر في التقسيم الإداري، ضمن الحفاظ على وحدة الشعب والأرض والمؤسسات. وأقرت وثيقة الطائف تشكيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء ضماناً لخضوع المسؤولين لسيادة القانون، كما أقرت إنشاء مجلس دستوري لتفسير الدستور وتفسير دستورية القوانين والبت في النزاعات

والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

كما لحظت وثيقة الوفاق الوطني انتخاب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي تدعيماً لاستقلال القضاء وأقرت الوثيقة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية تأميناً لمشاركة مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تأخر تشكيل هذا المجلس سنوات عدة.

وفي موضوع التربية والتعليم، أكدت وثيقة الطائف على جعل التعليم إلزامياً في المرحلة الابتدائية، وأكدت على حرية التعليم وحماية التعليم الخاص، وإصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني، فضلاً عن إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يؤمن الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

وفي مجال الإعلام، أُقرّ إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية، وقد تم لاحقاً وضع قانون للإعلام المرئي والمسموع وحدِّدت الإذاعات والتلفزيونات بعدد ومواصفات معينة وفق تراخيص يوصي بها المجلس الوطني للإعلام ويمنحها مجلس الوزراء.

* * *

أفرد اتفاق الطائف فصلاً خاصاً تحت عنوان بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، وأبرز ما ورد فيه: قيام حكومة الوفاق بوضع خطة أمنية مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة تدريجاً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية بعد إقرار الإصلاحات السياسية دستورياً وهو ما لم يتم بالكامل بعد سنوات من اتخاذ القرار، لجهة الميليشيات الفلسطينية فضلاً عن حزب الله الذي احتفظ بسلاحه كونه سلاحاً مقاوماً لإسرائيل.

٢ ـ إعادة توحيد القوات المسلحة، وهو ما تمّ تدريجياً بعد إبعاد العماد عون من قصر بعبدا.

٣ ـ حل مشكلة المهجرين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجِّر منه، وقد تأخر حل هذه المشكلة لأسباب سياسية ومالية، علماً أنه تم تشكيل وزارة للمهجرين كلِّف بها الوزير وليد جنبلاط، وصندوق للمهجرين يتولى دفع التعويضات للمهجرين وللذين احتلُّوا منازلهم بسبب ظروف الحرب.

وأقرَّت وثيقة الوفاق الوطني قيام القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة في فترة زمنية أقصاها سنتان بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، على أن تقرِّر الحكومتان بعد ذلك إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين دارة ونقاط أخرى بحسب الضرورة. وتم الاتفاق لاحقاً بين الحكومتين اللبنانية والسورية على تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في الأراضي اللبنانية.

وفي الواقع، لم يتم تطبيق إعادة تمركز القوات السورية، بناءً على الحاجة إلى بقائها حيث هي منذ العام ١٩٩٠ نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي والظروف الإقليمية وما يرافقها من ضغوط، كما أعلن المسؤولون اللبنانيون مراراً.

على صعيد آخر، أكدت وثيقة الوفاق الوطني العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ وسائر القرارات القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة. كما أكدت تمسك لبنان باتفاق الهدنة الموقع في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

وشدَّدت وثيقة الطائف على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود المعترف بها دولياً.

وفي موضوع العلاقات اللبنانية السورية، أكدت وثيقة الوفاق على كونها مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة وتقتضي التنسيق والتعاون وفق اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين في إطار سيادة واستقلال كل منهما.

ولاحقاً، تم في العام ١٩٩١ توقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق في دمشق ولحظت خصوصاً تشكيل المجلس الأعلى اللبناني السوري الذي يرعى تطبيق المعاهدة.

الفصل الثاني عشر

الوضع الاقتصادي خلال الحرب

يلتقي كثير من الخبراء وعلماء الاجتماع والاقتصاد والتاريخ والسياسة على التأكيد أن الخلل في توزيع الثروات وهشاشة التركيبة الاقتصادية المرتكزة بالدرجة الأولى إلى الخدمات والتزايد السريع للسكان مع تدهور القطاع الزراعي وتفاقم الهجرة إلى المدن، شكّلت مجتمعة أسباباً مهمة لاندلاع الحرب في لبنان، ومادة أساسية للاستغلال السياسي من قبل أطراف داخليين وخارجيين على السواء، وغذّى هذا التوجُه تطور الحرب الباردة بين الغرب والشرق، حيث وجدت القوى التقدمية واليسارية فرصة مهمة، وأحياناً بدعم من الخارج ويرئسها الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية، لكي تقود حركة احتجاج اجتماعية سياسية: إضرابات وتظاهرات ومن ثم لجوء إلى خيار النضال المسلح بحجة إسقاط النظام اليميني الرأسمالي الذي يستفيد من الواقع الطائفي والعشائري للاستمرار على حساب الأكثرية.

أما القوى والأحزاب المحافظة فاعتبرت أن المبررات الاجتماعية التي يقدمها التقدميون واليساريون غير مقنعة بل تشكل غطاءً لتمدّد الشيوعية العالمية على حساب الحرية والديموقراطيّة والليبرالية الاقتصادية التي كانت في أسس ازدهار لبنان، ولاسيما على صعيد الخدمات. ورأت تلك القوى أن مجرد تحالف القوى اليسارية بشرائحها المسلمة والمسيحية مع القوى الإسلامية والتنظيمات الفلسطينية يسقط مقولتها العلمانية والوطنية، علماً أن القوى اليسارية استحضرت بدورها الحديث عن مؤامرة إسرائيلية عبر دعم القوى اليمينية كحزب الكتائب لضرب القضية الفلسطينية والدول الاشتراكية والحليفة للاتحاد السوفياتي في المنطقة كسوريا والعراق وليبيا...

بالرغم من اندلاع الحرب وعنف المعارك وتوقف قسم كبير من عملية الصناعة وانحسار الحركة التجارية الداخلية وتعطل الدورة الاقتصادية، فإن مستوى المعيشة بقي مقبولاً ومعه وضع الليرة اللبنانية التي تمتعت بتغطية قوية من احتياط

الذهب والعملات الصعبة. وإذا كانت الخزينة شهدت تراجعاً كبيراً على صعيد الموارد والرسوم والضرائب، فإنها في المقابل استطاعت الحفاظ على الحد الأدنى من الموجودات ما سمح لها بالاستمرار في دفع بعض المستحقات وأبرزها الرواتب والأجور التي لم تتوقف طوال الحرب، وذلك نتيجة توقف معظم المشاريع على صعيد البنى التحتية والانحسار الكبير في الخدمات التي تعززها المؤسسات العامة. لكن ما ساهم في الحفاظ على الاقتصاد اللبناني حيّاً، هو تدفق أموال المغتربين والمهاجرين بسبب الحرب إلى أهاليهم، المقيمين سواء في الدول الغربية الغنية في الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا وفرنسا، أو في الدول العربية الغنية بالنفط، كالمملكة العربية السعودية والإمارات والكويت... وإلى ذلك هناك عاملان مهمان، **الأول**: تمثل بالأموال الخارجية التي وظفتها دول وتنظيمات حكومية عدة لتغذية فرقاء الحرب على صعد مختلفة. **والثاني**: تمثل بازدهار «التهريب للمخدرات التي كانت تزرع بكثافة في مناطق لبنانية عدة وخصوصاً في البقاع» حيث شكلت زراعة حشيشة الكيف والأفيون وسواهما وتصنيع هذه المواد مادة تجارية مهمة أعالت مئات ألوف اللبنانيين مباشرة وساهمت في إدخال بعض الأوكسجين إلى اقتصاد الحرب.

في أي حال، وبالرغم من كل التغييرات التي فرضتها الحرب، فإن توزع اليد العاملة والدخل السنوي، لم يشهدا تحولاً جذرياً بل نسبياً، إذ استمر قطاع الخدمات في المقدمة، فيما تراجعت الزراعة في شكل ملحوظ، بينما استمرت الصناعة، بالرغم من الخسائر الضخمة التي أصابتها في المرتبة الثانية.

ولكن مظاهر أخرى للتدهور الاقتصادي تمثلت بتفاقم البطالة والتضخم، علماً أن التضخم تأخر في البروز بالرغم من استمرار الحرب سنوات عدة بفضل عوامل عدة، في مقدمتها صمود العملة الوطنية في ظاهرة نادرة أثارت دهشة العالم، إذ أن التضخم الحقيقي لم يبدأ قياساً على واقع الحرب والركود إلا في النصف الأول من الثمانينات.

واللافت أن التضخم كما التدهور الدراماتيكي للعملة اللبنانية تفاقما في مرحلة

ما بعد الحرب في ظاهرة أخرى لافتة.

تطور سعر العملة الوطنية (الليرة اللبنانية خلال الحرب) قياساً للدولار الأميركي

السنة	ليرة/ دولار
في ٣١ كانون الأول ١٩٧٤	١/٢,٣
١٩٧٥	١/٢,٤٣
١٩٧٦	١/٢,٧٣
١٩٧٧	١/٣,٠٠
١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	١/٣,٢٥
١٩٨٠	١/٣,٦٤
١٩٨١	١/٤,٦٣
١٩٨٢	١/٣,٨٢
١٩٨٣	١/٥,٤٩
١٩٨٤	١/٨,٨٩
١٩٨٥	١/١٨,١٠
١٩٨٦	١/٩٨
١٩٨٧	١/٤٥٠
١٩٨٨	١/٥٢٩
١٩٩١	١/٨٩٠
١٩٩٢	١/١٦٠٠

والملاحظ أن التدهور في سعر الليرة اللبنانية توقف، بل استعادت بعضاً من

قيمتها عام ١٩٨٢، بعد انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية، الأمر الذي أثار تدريجياً ارتياحاً عاماً نتيجة الهيبة التي تمتع بها وإصراره على إصلاح شامل. لكن الليرة عادت للتدهور في بداية عهد شقيقه الشيخ أمين الجميل نتيجة خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان وتدهور الموقف الأمني مجدداً مع الانسحاب الإسرائيلي وانقسام الحكم وانسحاب الدول الغربية التي كانت تشارك في ضبط الوضع في بيروت عبر القوات المتعددة الجنسيات.

وقد تسبب توسع الانقسام على الصعيد الرسمي وعودة تصاعد العنف ضد نظام الرئيس الجميل والوجود الغربي فضلاً عن الصراعات الداخلية (حرب المخيمات بين أمل والفلسطينيين...) كل ذلك تسبب في تدهور فظيع لليرة اللبنانية يجاوز خلال سنة واحدة (١٩٨٧) نسبة ٣٥٠٪.

تطور نسبة التضخم خلال الحرب

٧٠٪ عام ١٩٨٥

١٦٢٪ عام ١٩٨٦

٩٠٤٪ عام ١٩٨٧

٣٠٪ عام ١٩٨٨

٨٠٪ عام ١٩٨٩

٢١٪ عام ١٩٩٠

تطور نسبة البطالة خلال الحرب بالمقارنة مع ما قبلها وما بعدها

٨,١٪ عام ١٩٧٠

بين ١٥ و٢٠٪ عام ١٩٧٥

٦٢٪ عام ١٩٨٥

٢٠٪ عام ١٩٩٢

تطور الميزان التجاري

عام ١٩٨٣ سجّل الميزان التجاري عجزاً بلغ ما قيمته ٩٣٠ مليون دولار أميركي.

عام ١٩٨٤ سجّل الميزان التجاري عجزاً بقيمة مليار و٣٥٠ مليون دولار.

عام ١٩٨٥ سجّل الميزان التجاري فائضاً بقيمة ٣٨٠ مليون دولار.

عام ١٩٨٦ سجّل الميزان التجاري عجزاً بقيمة ١٢٠ مليون دولار.

عام ١٩٨٧ سجّل الميزان التجاري فائضاً بقيمة ١٢٠ مليون دولار.

زراعة وتجارة المخدرات

أدخل هذان القطاعان أموالاً صعبة بكميات كبيرة إلى لبنان خلال الحرب يصعب تقديرها لكنها تتجاوز العشرة مليارات دولار.

عام ١٩٨٨ قدّر عائدات زراعة الحشيشة والأفيون والتجارة بهما بما بين ٥٠٠ مليون ومليار دولار أميركي.

الحركة المصرفية

خسر لبنان جانباً مهماً من موقعه الريادي في القطاع المصرفي، فازدهرت على حساب بيروت الحركة المصرفية في مدن إقليمية عدة، لاسيما في البحرين ودبي، ومع ذلك استطاع لبنان الحفاظ على القاعدة الأساسية على صعيد البنى البشرية والتقنية والخبرة والعلاقات القوية، مما سمح له بانطلاقة مقبولة فور انتهاء الحرب.

وما ضاعف في تراجع الحركة المصرفية المحلية هو التراجع في الودائع بسبب اضطرار اللبنانيين إلى صرف مدخراتهم لتأمين معيشتهم مع تراجع الأعمال والمداخيل. وفي مثل معبّر فإن الودائع المالية في المصارف اللبنانية بلغت عام ١٩٨٢ نحو ١٢ مليار دولار وعند نهاية الحرب عام ١٩٩٠ كانت قد تراجعت إلى نحو ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار.

الحركة السياحية

من الطبيعي أن يكون القطاع السياحي من أكثر القطاعات تضرراً خلال فترة الحرب، حيث انعدمت الحركة كلياً في سنوات عدة بسبب الأوضاع الأمنية وبسبب الخوف من عمليات الخطف واحتجاز الرهائن التي طاولت رعايا دول غربية عدة.

عام ١٩٨٤ وصل عدد السياح والزوار إلى لبنان إلى ما يزيد بقليل عن ثلاثة ملايين. في العام ١٩٨٧ لم يتجاوز العدد ١٣٤ ألفاً، يمكن إدراج قسم كبير منهم في خانة رجال الأعمال والوفود الزائرة لأسباب إنسانية وتضامنية...

وقد أصيب القطاع الفندقي في لبنان بخسائر ضخمة فدمرت أكبر فنادق لبنان في الحي المعروف بحي الفنادق في العاصمة (هوليداي إن ـ فينيسيا ـ سان جورج) وازدهرت نسبياً بعض الفنادق المتوسطة والصغيرة في المناطق حيث اختلط فيها الزوار بالهاربين الموسرين من مناطق القتال والخطر (جونية ـ جبيل...).

الحركة التجارية (مليارات الدولارات)

السنة	التصدير	الاستيراد
١٩٧٥	٠,٦٠٠	١,٦٦٠
١٩٨٠	١,٢٢٠	٢,٩٠٠
١٩٨٣	٠,٦٠٠	٣,٤٠٠
١٩٨٤	٠,٤٠٠	٢,٣٠٠
١٩٨٥	٠,٣٠٠	١,٤٠٠
١٩٨٦	٠,١٦٠	١,٩٠٠
١٩٨٧	٠,٢٥٠	١,٢٥٠
١٩٩٠	٠,٤٠٠	٢,٤٠٠
١٩٩١	٠,٥٠٠	٣,٢٠٠

الفصل الثالث عشر

مرحلة ما بعد الحرب

بعد أسبوع فقط على «إزالة التمرد» وفق المقولة الرسمية، واحتلال قصر بعبدا وفق مقولة أنصار العماد عون، اغتيل في ١٩٩٠/١٠/٢١ رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون مع عائلته في منطقة بعبدا.

وفي ١٩٩٠/١٠/٢٤ قررت الحكومة خطة بيروت الكبرى تحت سلطة القوى الشرعية وأبرز خطوة في هذا المجال كانت انسحاب ميليشيا القوات اللبنانية التي كانت تسيطر على شرق العاصمة وضاحيتها الشماليّة والغربية في ٣ كانون الأول ١٩٩٠.

في ١٩٩٠/١٠/٢٤ تمّ تشكيل حكومة جديدة برئاسة عمر كرامي الذي كان وزيراً للتربية. وقد رفضت القوات اللبنانية المشاركة في الحكومة احتجاجاً على «ضعف التمثيل المسيحي» فيها.

وفي الأول من أيار ١٩٩١ بدأ تنفيذ قرار حلِّ الميليشيات وجمع سلاحها الثقيل والمتوسط بإشراف الجيش.

وفي الشهر نفسه، أجاز مجلس النواب المنتخب عام ١٩٧٢ والذي لم يبق من أعضائه إلا سبعة وستون، للحكومة أن تعيِّن واحداً وأربعين نائباً لمرة واحدة وأخيرة.

وفي ٢٢ أيار ١٩٩١ تمّ في دمشق التوقيع على معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا باستثناء وزيرين مسيحيين عبَّرا عن بعض التحفظات.

وقد أطلقت المعاهدة مسيرة التعاون بين البلدين وكرَّست دوراً أساسياً لسوريا في لبنان، كما كرَّست التلازم بين المسارين اللبناني والسوري في المفاوضات. وقد اعتبرت المعاهدة أول اعتراف رسمي وعلني باستقلال لبنان كدولة.

وعلى الصعيد الأمني، وسّع الجيش اللبناني انتشاره نحو الجنوب واصطدم

بالمسلحين الفلسطينيين في محيط مخيمي عين الحلوة والميّة وميّة صيدا، وجرت اشتباكات تمكن بعدها الجيش من السيطرة على كل المناطق المحيطة بمخيم عين الحلوة وفرض على المسلحين الفلسطينيين التزام المخيَّم بعدما جرَّدهم من السلاح الثقيل.

في ٩ تشرين الثاني دمّر انفجار كبير أحد أجمل وأشهر مباني الجامعة الأميركية في بيروت وقتل نتيجته شخصان، وقد أثار الانفجار صدمة وردة فعل تلقائية تمثلت بحملة تبرعات وقرار بإعادة بناء المبنى كما كان.

وفي ٣٠ كانون الأول ١٩٩١ انفجرت سيارة مفخخة في محلة البسطة وأدت إلى قتل اثنين وعشرين شخصاً.

بداية العام ١٩٩٢ شهدت استمرار التوتر في الجنوب بين القوات الإسرائيلية التي تحتل الشريط الحدودي وحزب الله المتمثل «بالمقاومة الإسلامية»، وأدى نجاح عمليات المقاومة إلى انتقام إسرائيل باغتيال الأمين العام للحزب الشيخ عباس الموسوي في ١٦ شباط مع أفراد عائلته، وذلك بهجوم طائرات مروحية على موكبه عندما كان عائداً على إحدى طرقات منطقة النبطية من احتفال حزبي.

في هذا الوقت، شهدت الحالة الاقتصادية والاجتماعية تدهوراً هائلاً تمثل خصوصاً بانهيار سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية، وسط بروز خلافات على مستوى الحكم لا سيما بين رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الحكومة عمر كرامي.

وأدى تفاقم الأزمة إلى انفجار شعبي كبير في السادس من أيار حيث قاد الاتحاد العمالي العام حركة تظاهرات واسعة عمت البلاد وبلغت حدّ إقفال عدد كبير من الطرقات الرئيسية، فيما لم تتدخل القوى الأمنية لمنعها بل اكتفت بحماية المؤسسات العامة ومراقبة الموقف عن كثب. وقيل إن رئيس الجمهورية وبعض أركان الحكم لم يمانعوا في حصول هذه الفورة الشعبية تسهيلاً لتطيير الحكومة. وهذا ما حصل، إذ استقال رئيس الحكومة عمر كرامي، فكلّف الرئيس السابق للحكومة رشيد الصلح في ١٣ أيار بتشكيل الحكومة الجديدة التي لم تختلف كثيراً



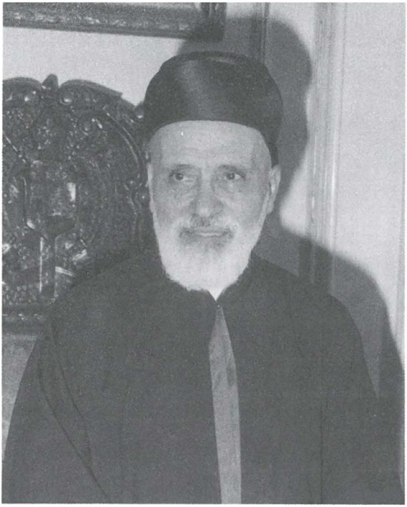
الرئيس رشيد الصلح

عن سابقتها. وتبيّن أن مهمتها الأساسية محددة وقصيرة في الزمن وهي الإشراف على إجراء أول انتخابات نيابية بعد الحرب. وبالفعل أقرت الحكومة قانوناً جديداً للانتخاب لم يراع وثيقة الوفاق، فميَّز بين دوائر انتخابية وأخرى، فلحظ كلاً من محافظتي بيروت والشمال دائرة انتخابية، ودمج محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة واحدة. أما الجبل والبقاع، فأقرَّ فيهما إجراء الانتخابات على أساس الدوائر المصغَّرة القديمة، أي الأقضية. وهذا الأمر أثار احتجاجاً كبيراً لدى أغلبية المسيحيين الذين رأوا فيه استهدافاً لنفوذهم في جبل لبنان حيث يشكلون الأكثرية.

وبالرغم من ذلك، أجريت الانتخابات في صيف الـ ٩٢ وسط مقاطعة كبيرة من قبل اللبنانيين عموماً، والمسيحيين خصوصاً. ولم تتجاوز نسبة المشاركة فيها ١٣ في المئة، مما أضعف المجلس النيابي المنتخب لجهة صدقيّته وقد برز خلال هذه الفترة البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير كالرمز الأكبر للمعارضة.

وفي ٢٠ تشرين الأول ٩٢ تمّ انتخاب نبيه بري الوزير ورئيس حركة أمل رئيساً لمجلس النواب محل الرئيس حسين الحسيني.

وفي ٢٢ تشرين الأول، وبعد انتهاء مهمة حكومة الصلح كلف السيّد رفيق الحريري بتأليف الحكومة الجديدة، الأمر الذي أرخى مسحة تفاؤل ودفع العملة الوطنية إلى التحسُّن تدريجياً، كون الحريري رجل أعمال ومتمولاً كبيراً يتمتع بصداقات متينة في المملكة العربية السعودية ودول الغرب، وقد أعلن الحريري عن بداية مسيرة إعادة الإعمار كعنوان أساسي لحكومته.



البطريرك صفير

على خط آخر، برزت على الصعيد الإقليمي رياح جديدة للسلام في الشرق الأوسط كان عنوانها مؤتمر مدريد الذي أرسى الخطوط العريضة للمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية توصلاً إلى السلام العادل والشامل على أساس معادلة الأرض مقابل السلام.

مؤتمر مدريد (تشرين الأول ١٩٩١)

بالرغم من أن الدعوة إلى مؤتمر السلام في مدريد من قبل الراعيين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي ركزت على التوصل إلى السلام الشامل والعادل على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلّة بموجب القرار ٢٤٢ في شكل خاص، فإن لبنان شارك في المؤتمر لأنه معني بهذا السلام، علماً أنه رفض الربط بين تنفيذ القرار ٤٢٥ والمحادثات حول تطبيق القرار ٢٤٢، كون القرار الأول غير مرتبط بتحقيق السلام الشامل والكامل وهو يختص بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان.

وفي آذار ١٩٩١ وبعد انتهاء حرب الخليج بين التحالف الغربي ـ العربي بقيادة الولايات المتحدة وبين العراق بانتصار كبير للأميركيين، دعا الرئيس الأميركي جورج بوش إلى تسوية قضية الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وبعد طول أخذ ورد ومساعٍ حثيثة من وزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر، وافقت الأطراف المعنية كافة على حضور المؤتمر، علماً أن منظمة التحرير

الفلسطينية لم ترسل ممثلين مباشرين عنها بل اتفقت مع شخصيات قريبة منها على تمثيلها في المؤتمر.

افتتح المؤتمر في القصر الملكي في مدريد في الثلاثين من تشرين الأول ١٩٩١ برئاسة الرئيس الأميركي بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف وحضور وفد من لبنان وسوريا ومصر وإسرائيل ووفد أردني - فلسطيني مشترك، ووفد يمثل المجموعة الأوروبية ومراقبين من منظمات دولية وإقليمية عدة.



الرئيس رفيق الحريري

وتألف الوفد اللبناني من الشخصيات التالية: وزير الخارجية فارس بويز رئيساً، والأعضاء: مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السيد ظافر الحسن، سفير لبنان في لندن محمود حمود، سفير لبنان السابق في مدريد عباس حمية، السفير سمير مبارك، السفير جهاد مرتضى، المستشار القانوني أنطوان خير، المستشار القانوني غسان سلامة، وعدد آخر من المساعدين.

وقد ترافق مؤتمر مدريد مع تصاعد للتوتر في الجنوب حين قصفت القوات الإسرائيلية مناطق عدة مما دفع لبنان إلى طلب تطمينات حول الوضع عملت على تقديمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وكشفت المفاوضات في مدريد مدى التلازم بين المسارين اللبناني والسوري وهو ما تبلور لاحقاً إذ لم يكن بالإمكان حصول تقدم على مسار منهما من دون

الآخر خشية الاستفراد.

ولعلّ أبرز «المحطات اللبنانية» في مدريد كانت الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية فارس بويز في الواحد والثلاثين من تشرين الأول أمام الوفود المشاركة في المؤتمر وركز فيها على عودة السلام الداخلي ووحدة اللبنانيين وقرارهم على ضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥، محذراً من خطر توطين الفلسطينيين في لبنان.

ملاحق

ملحق رقم (١)

الاعتداءات على الدبلوماسيين

حفلت الحرب اللبنانية باعتداءات مختلفة على البعثات الدبلوماسية أفراداً ومقرات وعلى الرعايا الأجانب عموماً، ولم توفر العديد من الدبلوماسيين والرعايا العرب، وقد اتهمت بتدبيرها في شكل خاص قوى يسارية وأصولية محلية، فضلاً عن دول إقليمية وتنظيمات إرهابية دولية. وقد ركّز الغرب على توجيه الاتهام إلى الفسلطينيّين واليسار الدولي ثم إيران، فيما اتهم لبنان الرسمي وسوريا إسرائيل و«عملائها»، والاستخبارات الأميركية بالوقوف وراء عمليات عدة.

ولعل أبرز العمليات، الهجمات الانتحارية التي استهدفت مقري القوات الأميركية والفرنسية في بيروت، ومقر السفارة الأميركية واغتيال سفير أميركي وآخر فرنسي، بالإضافة إلى خطف عدد من الرعايا الغربيين ثم تصفية بعضهم في ما عرف بقضية «الرهائن».

لقد قدم بعض الاعتداءات والعمليات وأعمال العنف قبيل اندلاع الحرب مؤشراً على تصاعد التوتر وتحوّل لبنان بسرعة إلى ساحة مفتوحة للصراع الأميركي ـ السوفياتي والإسرائيلي.

ففي العام ١٩٧٤ سجّل التالي:

٢ آب: إحباط محاولة لتفجير مكاتب شركة «بان أميركان» للطيران في ساحة رياض الصلح ـ بيروت.

١١ تشرين الأول: قامت منظمة شيوعية بنسف المدخل الرئيسي للمصرف الأميركي «فيرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو» في شارع الحمراء ـ بيروت.

١٠ كانون الأول: عملاء لإسرائيل نسفوا مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ومكتب الأبحاث الفلسطينية في بيروت بواسطة صواريخ مركبة على سيارات مستأجرة.

وفي ١١ شباط ٧٥: تفجير مدخل شركة التأمين الأميركية في صور.

وفي الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٨٢: أذاع وزير العدل روجيه شيخاني لائحة بعمليات الإرهاب ضد الدبلوماسيين والمصالح الأجنبية في لبنان منذ العام ١٩٧٨ وحتى تاريخ إعلان اللائحة، وأبرز تلك العمليات التالية:

*** السفارة والمصالح الفرنسية:**

٢٧/ ١٢/ ٨٠: سقوط قذيفة في حديقة السفارة وانفجار في سيارة تابعة لها في الروشة.

٢/ ١/ ٨١: خطف المستشار في السفارة جاك ميل بالقرب من مخيم صبرا.

٢٦/ ٨/ ٨١: خطف المستشار الصحافي في السفارة أندريه جانييه في وادي أبو جميل.

٤/ ٩/ ٨١ اغتيال السفير لوي دو لامار عندما كان ينتقل بسيارته في محلّة البربير، وهو أبرز اعتداء تتعرض له فرنسا في لبنان منذ بداية الحرب.

كما سجّلت اعتداءات عدة بالعبوات الناسفة والقذائف الصاروخية على مكاتب الخطوط الجوية الفرنسية والمراكز الثقافية والمصارف الفرنسية في بيروت وجونية والدورة.

*** السفارة والمصالح الأميركية:**

٩/ ٩/ ٧٨: محاولة لاحتلال الجامعة الأميركية في بيروت من قبل طلاب إيرانيين.

٢٧/ ٩/ ٨٠: إطلاق قذيفتين على مبنى السفارة في عين المريسة.

أيلول ٨٠: محاولة لاغتيال السفير في الحازمية.

٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار أمام مقر إقامة الملحق العسكري.

١١/ ١٠/ ٨٠: ثلاث قذائف صاروخية على مبنى السفارة.

١٠/ ٣/ ٨١: إطلاق نار على سيارة السفير في محلّة المرفأ.

*** السفارة والمصالح المصرية:**

وفي العام ٧٩ تعرضت السفارة والمصالح المصرية في لبنان لاعتداءات وتفجيرات عدة رداً على زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وما تبعها من مفاوضات مصرية ـ إسرائيلية منفردة.

وفي ١٦/ ٢/ ١٩٨٢ تم تفجير سيارة بالقرب من مبنى السفارة في الجناح.

*** السفارة والمصالح العراقية:**

أول الاعتداءات حصل في ١٣/ ٨/ ٧٩ بإطلاق قذيفة صاروخية على سيارة السفير في بئر حسن.

وتكررت الاعتداءات على السفارة والمصالح العراقية عام ١٩٨٠، وتكثفت عام ١٩٨١. وأبرزها اغتيال ثلاثة دبلوماسيين في مناطق متفرقة من العاصمة وجرح رابع وخطف عدد آخر.

أما العملية الأكبر فتمثلت بتدمير مبنى السفارة في بئر حسن بكامله من جراء انفجار ضخم أدى إلى مقتل السفير وعدد كبير من الدبلوماسيين والموظفين والروّاد.

*** السفارة والمصالح السعودية:**

٩/ ١٢/ ٧٨: تعرض طوافة تنقل السفير علي الشاعر لإطلاق نار في محلّة ذوق مكايل ـ كسروان وإصابته بجروح.

٢٧ و٢٨/٨/ ٨١: إطلاق قذائف عدة على مبنى السفارة.

٧/ ١١/ ٨١: إطلاق نار على الملحق التجاري في السفارة وإصابته بقدمه في محاولة لخطفه.

*** السفارة الكويتية:**

٢٦/ ٦/ ٨١: اعتداء بالقذائف على مبنى السفارة التي كانت تتولى حمايتها عناصر من حركة فتح الفلسطينية.

آذار ٨٢: غادر السفير والموظفون السفارة إلى بلادهم لدواع أمنية.

*** السفارة الليبية:**

تعرضت السفارة الليبية ودبلوماسيّون لاعتداءات رُبط بعضها بإختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا خلال زيارته لها.

١١/ ٧/ ٧٩: انفجار عبوة داخل مبنى السفارة.

٨/ ١٢/ ٧٩: إطلاق نار على منزل السفير.

٢٣/ ٤/ ٨١: محاولة اغتيال المسؤول الإعلامي في السفارة قرب فندق السمرلاند.

٤/ ٩/ ٩١: إطلاق قذيفتين على مبنى السفارة.

*** سفارة قطر:**

٢٠/ ٣/ ٧٩: تهديد للقائم بالأعمال بالقتل في حال عدم الإفراج عن معتقل كردي في قطر.

*** سفارة تونس:**

٢٩/ ١/ ٧٨: انفجار عبوة عند مدخل السفارة.

١/ ٣/ ٨١: خطف دبلوماسي على يد مسلحين.

٧/ ١١/ ٨١: محاولة خطف القائم بالأعمال للشؤون الاجتماعية في رأس بيروت.

*** السفارة والمصالح الأردنية:**

٨/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة في مكاتب الخطوط الجوية الأردنية.

٢٧/ ١/ ٨١: خطف القائم بأعمال السفارة هاشم المحيسن من منزله مما أدى إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية بين لبنان والأردن.

*** السفارة الإيرانية:**

٣/ ١٠/ ٨٠: قذائف صاروخية على مبنى السفارة.

٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة في مكاتب الخطوط الجوية الإيرانية.

٥/ ٣/ ٨١: اغتيال المستشار الإيراني لشؤون الشرق الأوسط في محلة الرملة البيضاء.

٧/ ١٠/ ٩١: محاولة اغتيال القائم بالأعمال محسن الموسوي.

*** السفارة البريطانية:**

١٥/ ٣/ ٨٢: خطف السكرتير الثاني في السفارة.

*** سفارة ماليزيا:**

١٢/ ٣/ ٨٠: إطلاق نار على القنصل في بيروت.

*** سفارة الدانمارك:**

١٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة في سيارة السفير أمام منزله.

*** سفارة يوغسلافيا:**

١٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة داخل مبنى السفارة.

*** السفارة السويسرية:**

بين ٢٨/٨/٨٠ و٩/١٠/٨٠: انفجار سلسلة عبوات استهدفت مبنى السفارة ومنزل السفير ومكاتب الطيران السويسري...

*** السفارة اليونانية:**

٩/١٠/٨٠: انفجار عبوة داخل مبنى السفارة.

وقد برّر الوزير شيخاني في حينه أسباب الاعتداءات بالتالي:

- ضغط على الدولة المعنية لإطلاق موقوف لديها لأسباب سياسية.

- إحداث فراغ سياسي والحد من تحركات الدولة المستهدفة لبنانياً.

- تفريغ لبنان على الصعيد الدبلوماسي.

- إظهار عدم الرضا من مواقف الدولة المعنية في قضايا شرق أوسطية ودولية.

ملحق رقم (٢)

بيان تقديري بالخسائر والآثار السلبية للحرب بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠

ـ بلغ عدد القتلى نحو ١٥٠ ألفاً بحسب تقديرات رسمية، معظمهم من المدنيين وبينهم فلسطينيون، أي بمعدل قتيل من أصل ٢٤ مواطن وقاطن في لبنان (ثلاثة ملايين ونصف المليون).

ـ وبلغ عدد الجرحى نحو ٢٠٠ ألف، بينهم آلاف المعاقين والمشوهين بسبب الحرب.

ـ عدد المفقودين نحو ٧٥٠٠.

ـ عدد المهجرين نحو ٨٠٠ ألف (ثلثهم من منطقة «الجبل» التي تشمل الشوف وعاليه والمتن الأعلى الجنوبي والشمالي وأكثريتهم الساحقة من المسيحيين فضلاً عن أكثر من مئة ألف من منطقة الشريط الحدودي الذي تحتلّه إسرائيل وأكثريتهم الساحقة من الشيعة).

ـ عدد المهاجرين إلى الخارج يتراوح بين ٤٠٠ ألف ومليون شخص، وقد استمرت الهجرة بعد انتهاء الحرب بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، وعوامل القلق على المستقبل...

ـ قيمة الخسائر المادية الناجمة عن الدمار تقدّر بنحو عشرين مليار دولار أميركي.

ـ عدد المنازل المهدمة نحو ١٥٠ ألفاً.

ـ الخسائر المتراكمة نتيجة تعطل الإنتاج وتوقف المداخيل نحو ٢٤ مليار دولار.

وتبقى ظاهرة السيارات المفخخة التي لاحقت المواطنين في مختلف المناطق وشكلت أحد وجوه الحرب الأمنية والنفسية. فقد انفجرت خلال الحرب ٣٦٤١ سيارة مفخخة أدت إلى قتل نحو ٤٣٩٠ شخصاً (بينهم ٣١٦ أميركياً و٥٨ فرنسياً معظمهم من العسكريين).

ملحق رقم ٣

مقتطفات من بيان المؤتمر الدائم للرؤساء العامين للرهبانيات اللبنانية في ٢٣ نيسان ١٩٧٥

إن مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية إذ يحرص فوق كل حرص على بقاء لبنان على الزمن، واستمراره على ما كان عليه منذ ما أوجده وركّز دعائمه أبناؤه الأصليون ـ أي وطناً مستقلاً كامل الاستقلال، سيّداً كامل السيادة، حرّاً كامل الحرية.

وإذ يعلن على مسمع الكون والزمن أنه، في سبيل الحفاظ على لبنان اللبناني بكل مقوماته الذاتية الأصيلة، مستعدّ لأن يجنّد جميع قدراته المادية، وجميع طاقاته الفكرية والمعنوية، بل أن يدقّ باب المستحيل إذا قضت الحال؛ يقدّم للرأي العام اللبناني وغير اللبناني المقرّرات التي خرج بها من اجتماعه:

١ ـ يرفض المؤتمر استمرار الفوضى الناشبة في جسم لبنان، على كل أرضه، فعلى السلطات المسؤولة، من مختلف المستويات، أن تبادر إلى وضع كل شيء في موضعه الطبيعي، ووضع كل إنسان على أرض لبنان في حدود حجمه وحجم حدوده، وأن تفرض على الجميع سيادة القانون والانضباط كفالة للسلام والأمن في جميع الأراضي اللبنانية.

٢ ـ يرفض المؤتمر كل وجه من وجوه الازدواجية، في مختلف مجالات الحكم والسيادة والقوّة المسلّحة، على أرض لبنان كلها: فلا سيادة إلاّ سيادة السلطة اللبنانية وحدها، ولا حكم إلاّ الحكم اللبناني البحت، ولا قوّة مسلّحة إلاّ قوة الجيش اللبناني الأصيل، وكل سلاح آخر يرمي إلى استرجاع الحقوق المسلوبة

فإنما بإمرة الجيش اللبناني وقيادته يكون.

وفي حال إقدام الحكومة على انتزاع السلاح من يد أيّ لبنانيّ يطلب المؤتمر، بحزم وتشديد، أن يشمل هذا الإجراء جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية بأسرها.

٣ ـ يرفض المؤتمر أن يستمرّ لبنان على حَمْل وقر القضية الفلسطينية وحده. فعلى المسؤولين عن حماية لبنان أن يبادروا إلى إصلاح ذات البين بتقاسم الأعباء مع الغير على مقادير الطاقات والإمكانات.

٤ ـ يرفض المؤتمر أن يظلّ لبنان مسرحاً لتحرّكات العقائديّات المستوردة، المشبوهة والهدّامة، في غير قيود ولا حدود تفرض شريعة الانضباط واحترام السيادة اللبنانية، أسوة بكل بلد في العالم، متمدّن راقٍ، حريص بصدق على استقلاله وسيادته واستمراره.

٥ ـ يطالب المؤتمر رجال الحكم، وكلّ مسؤول سياسيّاً كان أو مدنيّاً، أن يفهموا أخيراً، فهماً حرّاً جريئاً، موطن الداء في جسم لبنان، وأن يعالجوه بالعلاجات الصحيحة الناجعة، متحرّرين نهائيّاً، من عقدة «الوصفات» المخدّرة، والتسويات الخرقاء، والمساومات المشبوهة، على حساب المصلحة اللبنانية العليا.

ويطالب أيضاً بأن تبادر الحكومة إلى وضع اليد على الجرح بكشف النقاب عن وجه «الطابور الخامس» بكل حقيقته وعريه، فمنه الشيوعية ومشتقاتها، ومختلف الخلايا الجرثومية المتغلغلة في جسم لبنان، والمتواطئة بأجمعها على قلب نظام الحكم فيه.

٦ ـ يطالب المؤتمر الحكومات بإنصاف جميع اللبنانيين على السواء فتعوّض على جميع الذين تضرّروا، سواء في الأرواح والأرزاق، نتيجة الأحداث الدامية الأخيرة، فالحكومة بتغاضيها وإهمالها كانت هي العلة.

٧ ـ لا يرى المؤتمر أيّ وجه للصواب والإنصاف ومنطق الحق في الحملة العشواء المنفلتة الغوغائية الحاقدة التي تشنّها عناصر مسؤولة، من الداخل ومن

الخارج، على حزب الكتائب اللبنانية، فالمؤتمر يستنكرها بشدة، ويصرّح بأنه يؤيّد هذا الحزب ويسنده بقوّة، كما يسند كل حزب وحركة وتجمع آخر، ماثل حزب الكتائب أو يماثله في عقيدته اللبنانية الصرف، وفي دفاعه الحر المستميت في سبيل بقاء لبنان بلداً مستقلاً سيّداً حرّاً عزيزاً.

والمؤتمر، فيما يقر الموقف المبدئي للنضال الفلسطيني، يستنكر كل انحراف عن أهداف هذا النضال الصحيحة الكريمة، وكل استغلال له ملتوٍ ناشز على أرض مضيافة تحضنه وتظاهره كأنّما قضيته قد أضحت قضيتها بالذات. فالتزام كرم الخلق وعرفان الجميل دليل نبل القضية.

٨ ـ والمؤتمر يتمنّى على الصحافة اللبنانية الحرّة أن تكون أبداً، بإعلامها النزيه، على مستوى المسؤولية والرسالة في خط الدفاع الصحيح عن حرم الحق والحقيقة، حفاظاً منها على استمرار لبنان عزيزاً، يواصل شوطه بيسرٍ في ميادين التقدّم الحضاري، واستثمار طاقات أبنائه الميامين، المقيمين، والمغتربين على السواء.

٩ ـ ويدعو المؤتمر بكل إلحاح جميع اللبنانيين، على اختلاف مذاهبهم الدينية، إلى شد بعضهم أزر بعض بروابط المواطنية الحقّة في مختلف مجالات الكرامة، والحرص على لبنان وضّاء الجبين بما يعتزّ به من سموّ القيم الروحية وغنى الطاقات الإنسانية.

ملحق رقم (٤)

مقتطفات من وثيقة «الإسلام والحكم»

بقلم: حسين القوتلي

المدير العام لدار الإفتاء في الجمهورية اللبنانية

في ١٨/ ٩/ ١٩٧٥

هناك موقف واضح في الإسلام هو أن المسلم لا يمكن أن يقف من الدولة موقف اللامبالي، وبالتالي لا يمكن أن يكون موقفه من الحاكم والحكم موقفاً مائعاً يرضى بأنصاف الحلول، فإما أن يكون الحاكم مسلماً والحكم إسلامياً فيرضى عنه ويؤيده، وإما أن يكون الحاكم غير مسلم والحكم غير إسلامي فيرفضه ويعارضه ويعمل على إلغائه، باللين أو بالقوة، بالعلن أو بالسر.

هذا موقف واضح، لأنه موقف مبدئي هو في أساس الإسلام، واستطراداً، هو في أساس عقيدة المسلم وإن أي تنازل من المسلم عن هذا الموقف أو عن جزء منه، إنما هو بالضرورة تنازل عن إسلامه ومعتقده، ذلك أن إقامة الدولة، كما يقول مفكرو الإسلام، والاضطلاع بالحكم والسلطة جزء ضروري من الإسلام «لا يقوم إسلام المسلمين إلا به».

إن ذلك يعود إلى سبب منطقي هو أن الإسلام نظام كامل، وموقف شامل، يضع الأسس والمبادىء لمواقف الإنسان كلها من الله والكون والإنسان، ولما كانت الدولة مؤسسة خاصة «بالإنسان» فلقد كان للإسلام فيها رأي وموقف، ذلك أن الدولة هي أساس الممارسات الاجتماعية والفردية تخطط لها وتوجهها وتسوسها متأثرة في ذلك بمعتقدات الحكام وأنظمة الحكم، وعليه فإنه بمقدار ما تكون الدولة

إسلامية تكون الرعية مسلمة محافظة على دينها، ممارسة لمعاملاتها وعباداتها، مراعية لحقوق الله وأحكامه. والعكس صحيح.

والمسألة في الواقع ليست مسألة تعصب أو تعبير طائفي... المسألة بكل بساطة «أن هذا هو الإسلام». والمسلمون لم يأتوا بهذا الدين من بيت أبيهم ليغيروا فيه أو يبدلوا منه، وإنما، هم يعتقدون، بأنه أنزل على نبيهم هكذا ديناً ودولة، للفرد والمجتمع، فهذه هي سنّة الله «ولن تجد لسنّة الله تبديلاً».

... ولكن المسلمين يظلون يطلبون المساواة... بإصرار... ويستمر الحوار في غرفة عالية الجدران مسدودة المنافذ.

وفي رأينا تعليقاً على ذلك، أن المسألة لم تعد مسألة سياسية ولا قومية ولا طائفية ولا دينية.

المسألة في نظرنا مسألة أخلاقية... وأخلاقية فحسب، ذلك أن الذي يطلب المساواة لا يمكن أن نواجهه بالخوف من المساواة، وإلا كان ذلك إقراراً بالرغبة في التمايز والتسلط والاستئثار.

وإن الذي يطلب المساواة، لا يمكن أن نطالبه بضمانات، ذلك أن المساواة هي المبدأ الوحيد الذي يحمل في ذاته كل الضمانات لكل المواطنين.

هذه الحقيقة هي التي ينبغي أن يفهمها أخوتنا المسيحيون المتميزون، كما ينبغي أن يفهموا أيضاً أن المساواة عمل فاضل، وأن الخوف من المساواة شأنه شأن الخوف من الفضيلة وهو أمر مستغرب ومرذول. إن المسألة بالنسبة إليهم هي إذن مسألة شجاعة أخلاقية من شأنها إذا ما توفرت، وهم جديرون بها، أن يقتحموا عالم المساواة وينعموا بجمال الفضيلة.

ويبدو أن المسيحيين من دعاة الامتياز الطائفي، يطيب لهم أن يطرحوا من باب الإحراج مسألة الزواج المدني كلما احتدمت المطالبة بإلغاء الطائفية وتحقيق المساواة... بانتظار أن يرفض المسلمون الزواج المدني... حتى يقولوا لهم أن هذا المجتمع العلماني مرفوض لديكم شرعاً. وهذا ما كان يطرحه بيار الجميل

وريمون إده باستمرار. . . «لماذا لا يقبل المسلمون بالزواج المدني. . . وبشكل أكثر تحديداً. . . بزواج المسيحي من المسلمة».

إن العلمنة في الواقع من حيث تاريخها وتسميتها، لا شك أنها تشكل حرجاً بالنسبة للمسلمين، لأنها تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، في حين أن الإسلام نظام كامل، أعني ديناً ودولة، إلا أن جمهرة المسلمين في لبنان اليوم بوسعهم إلا أن يردوا هذا الإحراج، بإحراج أخطر يفترض واحداً من أمرين:

إما أن يسعوا لإقامة دولة إسلامية في لبنان وهذا أمر لا يقبله المسيحيون.

وإما أن يستمر المسيحيون الموارنة في تدعيم الدولة المسيحية في لبنان، وهذا ما لا يقبله المسلمون.

إذن لا بد أن تكون هناك حلول «إنسانية» تلتقط القواسم المشتركة التي على أساسها تقوم الدولة الحديثة في لبنان. ونحن في الواقع لا يجوز لنا أن نتوقف عند أسماء الأشياء وظروفها التاريخية، بل ينبغي أن تكون لنا «أشياؤنا» الخاصة التي بإمكاننا أن نخترع لها الأسماء.

يكفينا أن نحقق مجتمع العدالة والمساواة، بالشكل الذي لا نسمح معه أن يستغل الدين من قريب أو بعيد، فلقد أصبح السياسيون يأتون إلى الحكم باسم الدين والدفاع عنه، إلا أنهم في أخلاقهم وممارستهم الخاصة والعامة يكونون في طليعة المتنكرين له لما يحمل من فضائل. . هذه الظاهرة عامة، من غير شك لها استثنائها. . . إلا أن هذه الاستثناءات بلغت من الضعف والقلة، درجة لا يمكن معها إلا اعتبار الوضع السياسي، على ضوء الأحداث الأخيرة، وضعاً مأساوياً للغاية.

في هذه الدولة اللاطائفية سوف لا يعترض المسلمون على الزواج المدني، فيما نظن، لسبب بسيط هو أن الزواج في الإسلام زواج مدني، لأنه يتم بإرادة إنسانية، وبشهادة إنسانية، وليس لإرادة «السماء» كما نصت المسيحية عليه، أي دخل في هذا الزواج.

وفي هذه الدولة اللاطائفية سوف لا يعترض المسلمون فيما نظن، على زواج المسلمة بالمسيحي بشرط بسيط هو تحقيق العدالة في الموقف، والعدالة هنا تقضي بأن يعترف الزوج المسيحي بدين المسلمة ويؤمن به إذا أراد الزواج منها، كما يفعل الزوج المسلم بالنسبة للمسيحية. . .

ملحق رقم (٥)

نماذج من المواقف الأميركية من الوضع في لبنان خلال المرحلة الأولى من الحرب وتعكس الالتزام الكلامي المتكرر الذي بقي حبراً على ورق

أ ـ نص رسالة وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر إلى رئيس الحكومة اللبنانية، السيد رشيد كرامي بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٧٥

عزيزي دولة رئيس الوزراء،

منذ مدة وأنا أراقب التطورات الجارية في لبنان باهتمام وبعطف شديد على شعب بلدكم. وأريدكم أن تعلموا أن حكومتي تأمل كل الأمل في أن ينتهي القتال في لبنان، وهي تؤيد كلياً حكومتكم في جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الأمر. إننا نتمنى لكم التوفيق في جهودكم لتشجيع جميع المعنيين على أن يتحلوا بالاعتدال وروح التسوية اللذين يبدوان ضروريين لإنهاء العنف والبدء بعملية مصالحة سياسية تؤدي إلى أسس جديدة من الاستقرار مع توفير الأمن لجميع مواطنيكم. وكما قلنا سابقاً أن هدفنا هو أن نرى حلاً يحفظ استقلال لبنان وسلامة أراضيه وتماسكه ووحدته الوطنية.

الرئيس فورد يشاركني في تمنياتي الشخصية لكم فيما تواصلون جهودكم الصعبة ولكن الحاسمة.

المخلص

هنري كيسنجر

ب ـ نص قرار مجلس الشيوخ الأميركي

بدعم شعب لبنان بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥

«لما كان لبنان بلداً مسالماً سعى دائماً إلى الاحتفاظ بوضع اللامحارب في الموقف الراهن في الشرق الأوسط،

ولما كان لبنان ولا يزال منذ زمن بعيد صديقاً وحليفاً للولايات المتحدة،

ولما كان لبنان ولا يزال ملاذاً لشعوب من كل أنحاء العالم،

ولما كانت الاضطرابات الحالية تشكل فاجعة على الصعيد المحلي وتهديداً لسلام المنطقة والعالم واستقرارهما، فعليه يشعر مجلس الشيوخ، أن أعمال العنف الحالية الجارية في لبنان هي مدعاة للأسف الشديد، وأن مجلس الشيوخ الأميركي ينظر بعدم الرضى إلى أي تدخل إكراهي من جانب واحد، من أي دولة أو قوة مسلحة في النزاع الراهن، وأن شحن الأسلحة واستمرار التشجيع على القتال من قوى خارجية هو مدعاة للأسف الشديد، وأن الولايات المتحدة تؤيد كل الجهود الرامية إلى حل النزاع الداخلي وتحقيق عودة الأحوال الطبيعية عن طريق المفاوضات السلمية والنهج السياسي اللبناني. وأنه على الولايات المتحدة أن تقدم عن طريق الأمم المتحدة، بناء على طلب من حكومة لبنان، تلك المساعدة العاجلة، الطارئة الإنسانية المناسبة التي يمكن أن تكون ضرورية لدعم قضية السلام والإنسانية والاستقرار في تلك المنطقة».

ج ـ تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية

روبرت أندرسون حول معارضة أي اقتراحات لتقسيم لبنان كما أوردته

وكالة «الصحافة المتحدة» بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٥

أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية السيد روبرت أندرسون أن الولايات المتحدة لن تؤيد أي اقتراحات تهدف إلى تقسيم لبنان.

وقال الناطق أن الولايات المتحدة «تؤيد المحافظة على سيادة لبنان وسلامة

أراضيه، لذلك اعتبر أن الأفكار المتعلقة بالتقسيم لا تتفق مع وجهات نظرنا».

د ـ بيان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية

حول معارضة أي تدخل في لبنان بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٧٦

أن «الولايات المتحدة تكرر تأييدها الحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه وهي تؤكد ما ورد في رسالة الدكتور هنري كيسنجر إلى الرئيس رشيد كرامي في الخامس من تشرين الثاني الماضي».

«خلال المصاعب التي يواجهها لبنان أعلنا صراحة أن الولايات المتحدة تعارض أي تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية. وقد أبلغنا حكومات المنطقة هذا الموقف».

«إن موقف الولايات المتحدة لم يتغير وهي ترفض تدخل أي دولة في لبنان بما في ذلك سوريا أو إسرائيل».

ملحق رقم (٦)

نص الوثيقة الدستورية (١٤ شباط ١٩٧٦)

أيها اللبنانيون،

لم تكن مصادفة هذه البادرة التي طلعت علينا من دمشق يوم اشتد الخطب وتسعرت النار في لبنان. فمنذ الزمن القديم عين من سوريا على لبنان الشقيق، وهي عين ود وصفاء.

من هنا كانت مبادرة الأخ الرئيس حافظ الأسد الذي انبرى لدرء الأذى عن لبنان بدافع من أخوة لا تطلب، غير الخير، أجراً.

* * *

إنه لمن حقكم، أيها اللبنانيون، ونحن نظام ديمقراطي حر، أن تطلعوا على ما انتهت إليه المحادثات في دمشق.

لم تكن دمشق في حاجة للتعرف على لبنان، فلبنان معروف الهوية لديها. لكننا رأينا أن نعرّف العالم، مرة أخرى، إلى هوية لبنان من دمشق ليعرف:

أن لبنان بلد عربي، سيّد، حرّ، مستقل.

إنه مهد الدعوات التي شعّت مشرقة على العالم العربي.

إنه ملتقى حضارات العالم، ومختبر إنسائي فذّ.

وإنه صوت العرب في الدنيا على يد أبنائه المقيمين والمغتربين.

ولم يكن ليغيب عن الأشقاء العرب أن من حق لبنان، أن يبقى سيداً ليبقى ذلك اللسان الأمين، فيبقى وجه الحق مشرقاً، وخير الأشقاء المصون متألّقاً.

ولا كان الفلسطينيون في حاجة إلى التذكير بأن مؤتمر القمة العربية في الرباط عهد إلى لبنان في الدفاع عن قضيتهم في الأمم المتحدة، وأن لبنان أنجز المهمة بإيمان واقتناع لما هي القدس مهد المسيح وأولى القبلتين وثالث الحرمين، ولما هي القضية الفلسطينية قضية عدالة وحق.

أو كان الفلسطينيون في حاجة إلى التذكير بأن تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على أرض متماسكة ضيقة، كأرض لبنان التي ليست، في الأصل، أرض الثورة بالذات، بأن هذا التواجد كان يفرض مزيداً من إمعان النظر والتحسب والاحتراز لئلا يصطدم المنطقان فيحصل التفجر، وبأن الوضع، اليوم، يفرض مزيداً من الحرص على الالتزام بالاتفاقات والتقيد بتنفيذها ولا سيما اتفاق القاهرة.

فانطلاقاً من هذا،

وتحسساً بمسؤولياتنا عن شعب يظل هو هو مهما تعثرت خطاه وتخضب بالدم ثراه،

ثم في سبيل حياة جديدة فضلى،

في سبيل عدالة اجتماعية أحسن توزعاً، وأكثر شمولاً، وأعمق أثراً في حياة الإنسان،

في سبيل إنصاف ومساواة لا يدركان، من طبعهما، إلا على مراحل وفي آخر الطريق،

في سبيل قهر المخاوف بالاطمئنان.

وفي سبيل توطيد الأساس لوطن شامخ الرأس راسخ الوجود،

وأخذاً بالرأي الذي تلمسناه في مشاوراتنا وبدا لنا من خلال الاجتماعات والبيانات،

وتكريساً لواقع صار في تقاليدنا الديمقراطية،

رأينا أن نرسي للبنان المقبل قواعد نؤمن بها، كنا أعلنا عناوينها الكبرى في خطابنا عند إزاحة الستار عن تمثال فخر الدين، في بعقلين، في تاريخ ٢٣ آب ١٩٧٥، بعدما دعونا مجلس الوزراء إلى درسها في جلسات مفتوحة حدد موعدها آنذاك يوم كانت المطالب لم تتبلور، بعد، في الخواطر، وذلك عندما قلنا:

«المطالب القائمة، من هنا وهنا، مطالب لبنانية، محض لبنانية، لا لون لها ولا هوية غير هذا اللون وهذه الهوية. فما هو نابع من صميم الناس ينبع، هو هو عفوياً، من ضمائر حكامهم، فلا نائل ولا منيل، إن هي إلا عدالة اجتماعية مستحقة سوية.

وقلنا: إن الميثاق الوطني، وهو صيغة تعايش أخوي كريم بين اللبنانيين فرضته مقتضيات الاستقلال، سيبقى صيغة للتعايش الأخوي الكريم متجاوباً، أبداً مع إرادة اللبنانيين، ومتطوراً، مع طموحهم في نطاق الاستقلال وما الدستور، في نظرنا، بالشيء المنزل إنما الدستور تطوره ظروف الحياة. ولطالما تطور دستورنا بالممارسة وسيظل حتى يتم لنا ما ننشد. فضرورة التطور شيء والتعنت في التغيير شيء آخر.

وقلنا: نظامنا هو النظام الذي ارتضيناه، جميعاً، وفي ظله كان لنا ازدهار وصفاء والحرية إن لم تقهر نفسها في لبنان، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالاختناق. إذ ذاك أي منقلبٍ نقلب وماذا يكون المصير؟.

وعندما قلنا: لن يكون أمن في لبنان ما لم يأمن اللبناني جانب أخيه اللبناني، فيؤمنان معاً، إيماناً سوياً، بأن أرض لبنان لجميع أبنائها، وخيرات هذه الأرض لهم جميعاً بالسواء، كل بمقدار ما يقسم لنفسه بالعمل والكدّ والاجتهاد، عندما يرى الجميع أن التوافق والمشاركة والمساواة من عاديات الأمور التي تكون بداهة ولا تطلب».

وبهذه الروح كان لقاؤنا في دمشق، ثم انسجاماً مع ما بدا من تفكيرنا في خطاب فخر الدين هذا، جرى بحث النقاط الآتية:

ـ التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، فيكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنيّاً، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.

ـ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً ضمن كل طائفة. وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين.

ـ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية. ثم يقوم رئيس الوزراء بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية. وبعدها تصدر المراسيم.

ـ اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لإقرار القضايا المصيرية، وأكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى.

ـ وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين، وإنشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

ـ قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية.

ـ إصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزراء أو إقالتهم. ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً.

ـ تعزيز استقلال القضاء وإنشاء محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.

ـ تعزيز اللامركزية في العمل الإدراي.

ـ إزالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.

ـ إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والإنماء من مهماته وضع برامج الخطط الإنمائية.

ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ـ تعزيز التعليم العام، بما يؤدي إلى تعميم التعليم المجاني وإلزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية.

ـ وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش.

ـ تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية.

ـ تعديل قانون الجنسية.

هذه القواعد التي تطرح اليوم عليكم والتي يصيّر العمل بها تبعاً لتنفيذ اتفاق القاهرة، ما هي؟

إنها إعلان نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب، وتكون، إلى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب، ركيزة من الولاء للبنان ومن الإخلاص في خدمته.

أيها اللبنانيون،

أياً كان حكم التاريخ غداً، فإن حكماً لا بد من إصداره، اليوم، وهو أن لبنان، لبنان كله يستحق ولاء أبنائه، أبنائه كلهم، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي غير المقيد بشرط ولا المشوب بعيب. بل هو يستحق ولاء جميع الذين فتح أبوابه، واسعة في وجوههم.

وإنه ولاء يستحقه لبنان لذاته، ويستحقه، بالتالي، ليظل قادراً على القيام برسالته العربية، ورسالته في تعايش الطوائف والأديان. هذا التعايش يسعى العالم وراءه في حوارات تفتح، شرقاً وغرباً، وعلى كل المستويات وهو واقع راهن في

لبنان ونهج حياتي رائع منذ مئات السنين.

إن هذا البلد المحبب يجب ألا يرد عليه بغير المحبة.

أيها اللبنانيون،

ثقوا أن ليس من شرف يفوق خدمة لبنان

ولطالما: خدمتموه، في ما خدمتموه، برأيكم الصريح الشجاع.

وإنكم غداً مدعوون إلى إبداء هذا الرأي.

فقولوا: نعم، لكل ما يحفظ هذا الوطن ويحميه.

وقولوا: لا، لكل ما يمسه ويؤذيه.

ويا أيها اللبنانيون،

كل شيء يزول.

كل واحد منا زائل،

أما لبنان، له المجد، فباق إلى الأبد.

«عاش لبنان»

سليمان فرنجية

رئيس الجمهورية اللبنانية

ملحق رقم (٧)

نص المذكرة التي قدمها السيد كمال جنبلاط

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي

إلى الوفد السوري حول «الوثيقة الدستورية» في ١٩٧٦/٢/٢٤

بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٧٦ عقد مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي اجتماعه الأسبوعي وعرض الوضع السياسي من كافة جوانبه وبعد أن بحث المجلس في بيان رئيس الجمهورية الأخير قرر ما يلي:

الموافقة على النقاط التالية لأن معظمها ورد في التسوية التي تقدم بها الوسيط السوري وأطلعنا على مضمونها:

١ ـ الاستمرار على الاتفاق الضمني غير المعلن بأن ينتخب مسيحي لرئاسة الجمهورية ولكن دون الإقرار بأي عرف دستوري لمثل هذا التوافق الضمني غير المعلن.

٢ ـ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك بما يتضمن تمثيلاً أفضل.

٣ ـ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية المطلقة وليس النسبية كما ورد في بيان رئيس الدولة وقيامه بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة وأن يكون له الحق باختيار الوزراء وبعد ذلك تصدر المراسيم كما تنص ذلك الأعراف والأصول البرلمانية (لا كما ورد في نص البيان: «بالاتفاق مع رئيس الجمهورية»).

٤ ـ وضع نص يضمن الإسراع بإصدار المراسيم والقرارات (مثلاً ت‍ [illegible] ‍ديد مدة شهر يصدر بعدها المرسوم ويبلغ).

٥ ـ إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم والأحكام والقرارات النهائية.

٦ ـ تعزيز اللامركزية.

٧ ـ إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والإنماء من مهامه وضع برامج للخطط الإنمائية.

٨ ـ اعتماده أكثرية ٥٥ بالمئة لانتخاب رئيس الجمهورية بعد الدورة الأولى ولو أن هذه المادة لم ترد في الاتفاق الأصلي.

قرر مجلس القيادة عدم القبول باعتبار بيان رئيس الجمهورية الأخير بياناً وزارياً أو إدراجه في البيان الوزاري لأنه يتضمن أخطاء فادحة ولأنه يحتوي على نقاط مغايرة لأسس النظام البرلماني. كما قرر رفض النقاط الآتية:

١ ـ رفض العبارة التالية: «التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث» واستبدالها باتفاق ضمني غير معلن، كما أوردنا سابقاً بالنظر لعدم وجود عرف بل مجرد اتفاق ضمني.

٢ ـ رفض انتخاب رئيس الحكومة من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية والاستعاضة عن ذلك بالأكثرية المطلقة.

٣ ـ رفض وضع لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لأن هذا الأمر من صلاحيات رئيس الوزراء وحده وهو مكرس في الأعراف الدستورية البرلمانية.

٤ ـ رفض اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لإقرار القضايا المصيرية

لأن جميع الدساتير في العالم لا تميز بين القضايا المصيرية والقضايا العادية.

٥ ـ رفض مسؤولية رئيس الجمهورية السياسية باعتبار أن النظام البرلماني الديمقراطي يجعل رئيس الجمهورية غير مسؤول سياسياً، وتكون الحكومة وحدها مسؤولة سياسياً وخاضعة للرقابة والثقة أمام المجلس النيابي.

٦ ـ رفض إنشاء المجلس الأعلى الذي ينص عليه الدستور لمحاكمة الرؤساء والوزراء والمطالبة بقيام محكمة مؤلفة من كبار القضاة دون سواهم وتعديل الدستور من أجل ذلك.

٧ ـ رفض قيام رئيس الوزراء بحلف يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية، لأنّ هذا الأمر مخالف للأصول البرلمانية.

٨ ـ رفض نص لإصدار جميع مشاريع القوانين والمراسيم بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لأن كل مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء أو عن الوزير المختص يفترض توقيعه من قبل رئيس الجمهورية.

٩ ـ رفض تكريس حرية مسؤولة للصحافة تتضمن انسجامها مع سياسة المجتمع الخ... باعتبار أن مثل هذا الشرط يخفي تضييقاً على حرية الرأي التي يكفلها الدستور ويعتبر افتئاتاً على النظام البرلماني الديمقراطي.

١٠ ـ رفض تعديل قانون الجنسية والمطالبة بتطبيق قانون الجنسية الحالي على مستحقيها وفقاً لأحكامه.

ولذلك كله نطالب:

١ ـ بعودة هيئة الحوار الوطني إلى ممارسة أعمالها.

٢ ـ تأليف حكومة من خارج المجلس النيابي.

٣ ـ إننا نضع هذه النقاط كدليل عمل للحكومة المقبلة وكشروط أساسية مبدئية للبحث في دخول أية حكومة مع تأكيدنا على أن الإصلاح المرحلي الحقيقي يستوجب الالتزام بالبرنامج المرحلي لتطوير النظام الذي وضعته الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية.

ملحق رقم (٨)

قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥

وفي ١٩ آذار ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن في اجتماعه الـ ٢٠٧٤ القرار الرقم ٤٢٥ الآتي نصه:

«إن مجلس الأمن، بعد أخذه علماً برسالتي مندوب لبنان الدائم (السفير غسان تويني) ومندوب «إسرائيل» الدائم (السفير حاييم هرتسوغ) وبعد استماعه إلى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان و«إسرائيل».

إذ يعرب عن اهتمامه البالغ لتفاقم الوضع في الشرق الأوسط ولنتائجه بالنسبة إلى المحافظة على السلام الدولي.

إذ يعرب عن اقتناعه بأن الوضع الحاضر يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط:

١ ـ يدعو إلى الاحترام الدقيق لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المعترف بها.

٢ ـ يدعو «إسرائيل» إلى أن توقف فوراً عمليتها العسكرية ضد أراضي لبنان وأن تسحب فوراً قواتها من كل الأراضي اللبنانية.

٣ ـ يقرِّر في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن تقيم فوراً تحت سلطتها قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، وتثبيت السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على عودة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف هذه القوة من عناصر توفِّرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يبلغه خلال ٢٤ ساعة عن تنفيذ هذا القرار».

ملحق رقم (٩)

مقتطفات من نص البيان الذي أذاعته الجبهة اللبنانية
في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٨٠ تحت عنوان: أي لبنان نريد

في البنية السياسية

لبنان الذي نريد أن نبني هو لبنان الثابت خلال العصور، والذي يأبى أن يدمج بأي كيان آخر أو أن ينعت بغير ذاته، وهو بالتالي دولة مستقلة سيدة حرة.

نرفض كل محاولة لتذويب لبنان في غيره أو في محيطه، تذويباً بفقده خصائصه المميزة. حدود لبنان الذي نريد أن نبني هي حدوده الحالية المعينة له في الدستور والمعترف بها دولياً.

نظام لبنان الذي تريد أن نبني نظام جمهوري ديمقراطي برلماني تعددي حر منفتح بالمعاني التقنية العالمية التي لهذه الكلمات. مع الحفاظ على سيادته واستقلاله التامين، ينشيء لبنان علاقاته مع غيره من الدول على أساس التساوي في السيادة، وعلى أساس الاحترام المتبادل. في إنشاء هذ العلاقات، يأخذ لبنان في الاعتبار المصالح المشتركة، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً بينه وبين غيره من الدول، سواء منها الدول الغربية دول الشرق الأوسط ودول العالم.

لبنان الحر السيد المستقل الذي تريد أن نبني لا ننفرد وحدنا ببنائه، بل يبنيه معنا ويحميه ويشارك في توجيه سياسته وتنظيم إدارته أبناؤه كلهم، مقيمين ومنتشرين في جميع أنحاء الدنيا.

ترى الجبهة اللبنانية ضرورة إعادة النظر في الصيغة التي جربها لبنان منذ العام

١٩٤٣ بغية تطويرها. وذلك بهدف تجنّب أي أحتكاك أو اصطدام بين أعضاء الأسرة اللبنانية الواحدة.

قد تقضي إعادة النظر هذه بجعل هذه الصيغة نوعاً من اللامركزية أو الفيديرالية، أو الكونفيديرالية في إطار لبناني شامل واحد موحد، على غرار ما تتجه إليه الأنظمة الدستورية الحديثة في العالم، للحؤول دون أية كارثة في المستقبل كالكوارث العديدة التي ألمت بلبنان منذ السنة ١٨٤٠ إلى يومنا الحاضر. نوع الصيغة الجديدة يتفق عليه بين اللبنانيين في مناخ لا إكراه فيه ولا إرهاب من الداخل أو من الخارج.

يستلهم لبنان أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تحديد مبادىء كيانه، على الأخص بالنسبة إلى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

في الحريات الدينية

هم لبنان الأول ضمان الحريات الفردية والجماعية لكل بنيه ولكل مؤسساته:

١ ـ إن مشكلة الشرق الأوسط الأساسية والأولى، بل مشكلة كل آسيا وأفريقيا بل ما هو أوسع من آسيا وأفريقيا، هي مشكلة الأقليات.

٢ ـ ولأن الأقليات الأساسية في الشرق الأوسط هي الأقليات الدينية.

لهذين الاعتبارين تحتم على لبنان، بالنسبة إلى تكوينه وتاريخه أن يعنى أول ما يعنى بمجتمعاته الدينية وضمان حرياته يهدف إلى أن يتميز لبنان تميزاً واضحاً عن غيره من بلدان الشرق الأوسط، بأن مشكلة الأقليات فيه حلت حلاً نهائياً، لذلك لن يكون في لبنان الذي نريد أن نبني أي غبن أو إجحاف في حق أية طائفة من طوائفه.

فلبنان الذي ثار على مشكلة الأقليات الدهرية في الشرق الأوسط لا يسمح لهذه المشكلة بأن يذر لها قرن فيه.

المجتمع المسيحي في لبنان يحتل مركزاً خاصاً، نظراً إلى تفرده عبر القرون

بتاريخ حر متواصل. لذلك يحرص لبنان الذي نريد أن نبني على أن تبقى المسيحية فيه بالفعل حرة آمنة سيدة نفسها وقيمها ومصيرها، تماماً كما في أي بلد في العالم هي فيه بالفعل حرة آمنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها. يعتبر لبنان هذه الأمانة من أقدس ما أوكل إليه.

لا تريد المسيحية في لبنان لنفسها أكثر مما تريده لغيرها، لكنها في الوقت نفسه لا تقبل بأقل مما يريد غيرها لنفسه. حرية المسيحية في لبنان لا تختص ببقعة معينة في البلاد فحسب، بل تشمل كل مسيحي وكل مجتمع مسيحي في كل لبنان. حرية المسيحية في لبنان وأمنها وسيادتها على نفسها وقيمها ومصيرها لا تتوقف على أي اعتبار ديموغرافي أو أي اتجاه سياسي.

بكل تأكيد لا تفهم الجبهة اللبنانية بالمسيحية الموارنة، فحسب، بل سائر الطوائف المسيحية التي عملت جميعاً بفضل تراثها الأصيل ونموها الحر، منذ عهد المسيح ومنذ أن أتى منها هذا الجبل المضياف، على ازدهار هذه الحضارة الخاصة المميزة.

أما ما يهب على الموارنة من ريح تشتتيّة فلا تجد الجبهة فيه، على أنه هم من همومها المرهقات، هماً يستطيع أن يبقى، ذلك أن الجبهة، حيال ما يتهددنا من أخطار مقضة، تؤمن بأنه عندما يسمو كل واحد منا على جرحه نستطيع أن ننصرف كلنا إذ ذاك إلى تضميد جرح لبنان، وسنقوى على تضميده.

سلام لبنان أحد مفاتيح سلام الشرق الأوسط. لا يمكن أن يعم سلام في الشرق الأوسط ويستقر إذا كان لبنان ممزقاً سياسياً وروحياً، وسلامه مهزوزاً مضطرباً غير مستقر. عدم استقرار لبنان يعني بالضبط عدم استقرار الشرق الأوسط. إذا كان سلام لبنان أحد مفاتيح سلام الشرق الأوسط، فمفتاح سلام لبنان الأساسي أن تكون جميع مجتمعاته الدينية حرة سعيدة آمنة مطمئنة سيدة نفسها وقيمها ومصيرها.

كل من يظن أن في الإمكان قهر المسيحية الحرة في لبنان من دون إحداث رد فعل عالمي هائل، وإحداث صدى انقلابي أساسي واسع في الشرق الأوسط يشط ويخطىء. ذلك لأنه يجهل قوة الحرية وحقيقة المسيحية وواقع شعوب المنطقة وتاريخها وتطور علاقاتها المحتم بعضها بالآخر في المستقبل.

المستقبل ليس للقهر بل للتحرر، المستقبل ليس لتقليص الحرية الموجودة بل لتوسيعها، المستقبل ليس لتوسيع العبودية وترسيخها بل لتحجيمها والتخلص منها، المستقبل ليس للانحياز ضد الأقليات الدينية، بل لإنالتها المساواة التامة في المسؤوليات والحقوق والواجبات، المستقبل ليس للظلام بل للنور الذي سطع ويسطع في لبنان.

الاحتلال السوري يجب أن يرفع. كل اتفاق من أي نوع كان يصار إليه في ظل الحراب لا يمكن أن يكون اتفاقاً حراً، وبالتالي نعتبره باطلاً.

لا، جزماً، لتوطين الفلسطينيين في لبنان، وهو جزم عبرت عنه الجبهة اللبنانية في جميع بياناتها السابقة، وبخاصة بيانها الصادر يوم الثلاثاء في ٢٠ أيار ١٩٨٠، حيث جاء:

«... تسارع الجبهة فتعلن رفضها رفضاً قاطعاً للاستيطان، وبخاصة استيطان الفلسطينيين، في أية أرض لبنانية مهما ضاقت رقعتها وأينما كان موقع هذه الرقعة، عازمة على اللجوء إلى جميع الوسائل، مهما عصت، التي من شأنها أن تمنع هذ العدوان الذي يرمي منذ الآن إلى تحديد مصير لبنان».

وقد سر الجبهة اللبنانية أن يكون الموقف الذي عبرت عنه السلطة اللبنانية على لسان وزير الخارجية في بيانها الأخير أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٨٠، قد أتى موافقاً لرأيها إذ جاء فيه:

«تأكيداً لما قاله رئيس لبنان في أكثر من مناسبة: إننا نرفض رفضاً قاطعاً أي مشروع للتوطين، وكل ما يمكن أن يؤدي إليه مباشرة أو مداورة. وسنقاوم ذلك

لتوطين المقنع في كل مراحله، بكل ما أوتينا من قوة تنبع من إيماننا بحقنا المقدس في وطننا هذا الحق الذي لا يشاركنا فيه أحد. فأرض لبنان ليست أرضاً سائبة، وليست سلعة مطروحة في مزاد الصفقات الدولية».

وهو هذا الجزم بالذات الذي يجهر به كل لبناني بأعمق ما في صوته وأثبته وأقواه. منذ البدء، اعتزمنا تعطيل كل مشروع يهدف إلى توطين الفلسطينيين في لبنان. أية كانت كلفة ذلك. وأن ما عرف من شأن بيوعات عقارية مباشرة وملتوية حصلت، هنا وهناك، قصد تمليك الفلسطينيين أرضاً لبنانية، هذه البيوعات ستبطل. ذلك أن أرض لبنان للبنانيين، ولا أرض في لبنان لغيرهم. وستبطل كذلك كل حيازة غير مشروعة للجنسية اللبنانية أياً كان حائزها.

أيضاً نقول: لا، جزماً، للتقسيم. لكن بالقوة ذاتها وبالجزم ذاته: لا لأي إجراء يؤول أو يمكن أن يؤول إلى إضعاف الحرية الشخصية الكيانية الإنسانية المسؤولة التوفيق بين هاتين اللائين، لا للتقسيم ولا لإضعاف الحرية المسؤولة، هو المطلب المصيري في هذه اللحظة من عمر لبنان.

ملحق رقم (١٠)

اتفاق ١٧ أيار (مايو)

بين لبنان وإسرائيل

النص الرسمي للاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي الذي وقّع في خلدة وكريات شمونة بتاريخ ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣.

بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة إسرائيل.

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدولة داخل حدود آمنة معترف بها.

بناء على اتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما،

رغبة منهما في إقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما،

رغبة منهما في إقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق،

وبعد أن زوّدتا مندوبيهما المفوّضين الموقّعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية،

اتفقتا على الأحكام الآتية:

المادة ١ :

١ ـ يتعهّد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ ـ يؤكِّد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

٣ ـ عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهَّد إسرائيل بأن تسحب قواتها المسلَّحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

المادة ٢ :

في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهَّد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدِّي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣ :

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولإسرائيل، يقيم الفريقان ويطبِّقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤ :

١ ـ لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢ ـ يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلَّحة أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل إرهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن

أراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ ـ مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ ـ عن القيام أو الحثّ أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدّامة، أو تحريضية، أو عدوانية أو الحثّ عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب ـ عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.

ج ـ عن التدخّل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤ ـ يتعهّد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥:

انسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦:

فيما عدا حق العبور البري وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدّات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧:

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأراضي اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة

الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨:

١ ـ أ ـ عند دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الأميركية فيها مشاركاً. يعهد إلى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخصّ القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه.

تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب ـ تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص، والمواصلات إلخ.

ج ـ في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدّد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د ـ يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

هـ ـ تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان وإسرائيل دورياً.

و ـ لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشيء مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز ـ يرئس أعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موضف حكومي رفيع المستوى.

ح ـ تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلّقة بمكاتب الاتصال هذه وبموظفيها،

وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٦٩، بما فيها الأحكام المتعلّقة بالامتيازات والحصانات. وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

٢ ـ خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، وفي ضوء إنهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان في إطار لجنة الاتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩:

١ ـ يتخذ كل من الفريقين في مهلة لا تتعدّى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

٢ ـ يتعهّد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠:

١ ـ يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقات السابقة بين لبنان وإسرائيل.

٢ ـ تعتبر جزءاً لا يتجزّأ من هذا الاتفاق كل المرفقات له (الملحق والذيل،

والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

٣ ـ يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١ :

١ ـ تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذّرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق. إذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة ١٢ :

يبلّغ هذا الاتفاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حرّر في خلدة وكريات شمونة في اليوم... من أيار ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والإنكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصّان الإنكليزي والفرنسي.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية اللبنانية	دولة إسرائيل
أنطوان فتال	دايفيد كمحي

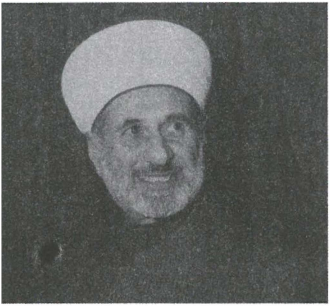
بشهادة

عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية

موريس درايبر

ملحق رقم (١١)

أبرز ما ورد في نص الخطبة التي ألقاها مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد بمناسبة عيد الفطر (١٩٨٣/٧/١١)



المفتي الشيخ حسن خالد

... في كل مرة يصوم فيها المسلم شهر رمضان، يخرج منتصراً على ميوعة نفسه، مؤكداً أنه الأقوى على مجالدة هموم الحياة وصعابها، والأمثل في التعبير عن الإرادة الحازمة الخيّرة الرافضة للإثم والظلم والعدوان. وبخاصة إذا كان هذا الظلم وارداً من عدو خطير كإسرائيل التي تذرعت بدعوى السلام لتشعل حرباً ضروساً وتغتصب إرادة الشعب.

لقد تجلت قوة هذه الإرادة الإنسانية الكريمة الرافضة للإثم الصامدة في وجه الظلم والعدوان، يوم وقفت من خلال إرادة لبنانية عامة في مواجهة الغزو الإسرائيلي الغاشم رغم سلاحه الحربي الخطير تقول كلمتها الواحدة الموحدة، وتعلن تمسكها بالأرض محررة من كل دخيل، وبالكيان كاملاً غير منقوص، وبالسيادة تامة لا يعتورها حيف ولا يشوبها إبهام.

ولئن كنا جميعاً قد وقفنا هذه الوقفة في مواجهة الأعداء، بل في مخاطبة الأشقاء، فأننا ندرك في قرارة الذات أن لغة التخاطب مع العدو الدخيل على

الجوار تختلف عن لغة التخاطب مع الشقيق في حمى الديار. . . ولغة التخاطب مع هذا وذاك، ليست ألفاظاً تطرح وتعابير تنمق، بقدر ما هي تعبير عن قيم وأخلاق، وترجمة لعقائد وأخلاق.

بيد أن إرادتنا تأكيد الحق، والحرص على كرامة المواطن رغم كل ذلك، ما تزال حتى الساعة تعصف بها أثار تجربة قاسية تمر في امتحان عسير وخطير. ذلك أن الممارسة الوطنية ما زالت تتجافى عند البعض عن القيم الوطنية المشتركة في كثير من الأحيان، وتتمادى في امتهانها للكرامة في العديد من الظروف والأحوال، الأمر الذي يعرض الكيان الوطني للاهتزاز وبالتالي إلى التصدع والانهيار لا سمح الله. . .

وإن أخطر امتهان لكرامة المواطن هو ما يمارس اليوم بقوة السلاح خطفاً وهيمنة وإرهاباً، من مواطن تجاه مواطن آخر نتيجة صراع مصطنع يريد بالوطن الشر المستطير.

فإثنان لا يريدان الخير للبنان: من يحب لنفسه ما لا يحب لغيره، ومن يرضى لنفسه دون ما يرتضيه غيره لنفسه. وإثنان لا يبغيان العزة والأمان للبنان: من يرى عزه في ذل غيره ومن يرتضي ذلاً لنفسه ليبني عزاً لسواه.

المسلم في لبنان لا يرد أن يكون واحداً من هذين، يتآمر على لبنان لا بالاقتدار الظالم ولا بالعجز المهين.

أيها المواطنون،

إن من يزن بالعدل بميزانين يخطىء في حق لبنان لأنه بذلك لا يريده وطناً متماسكاً. ومن يطبق القانون بحزم في جهة ويتردد في تطبيقه في جهة أخرى يرد موارد الظلم.

والخطر كل الخطر على لبنان من الداخل إذا وزنت الوطنية فيه بميزانين وإذا وزنت قيمة المواطن فيه أيضاً بميزانين. . .

ونحن من موقعنا لن ندّخر وسعاً في لفت النظر إلى ما قد يكون من ذلك

على أي صعيد حرصاً منا على لبنان وعلى وحدته وسيادته وحريته وكرامته، وحرصاً منا على ألا نتركه يضطرب فوق رمال متحركة تبتلع الأبناء والأحفاد وتخلف لهم الخراب والموت والدمار.

وباسم حقنا في الوطن ندعو المسيء والمتطاول على الحقوق إلى الكف عن ذلك كما ندعو المسترسل في الغفلة والخضوع لعوامل الإرهاب بالتحول عن مواقعه التي هو فيها باسم لبنان ولمصلحته ولاستمراره وبقائه كبيراً عزيزاً، ندعوه إلى الوعي واليقظة، وأن يسترجع في ذاته قوة المواطن الشريف العزيز.

وباسم هذا الحق نطالب النظر الجاد، في حرب الجبل لدفع الهيمنة غير الشرعية وجعله مدخلاً لوفاق وطني لبناني شامل للقضاء نهائياً على دابر الخلاف بين أبناء المنطقة الواحدة.

وباسم حق المواطن وكرامته نطالب بالكشف والتحري المخلص عن مصير المخطوفين والإفراج عن المحتجزين.

وباسم هذا الحق نطالب بفتح كل الملفات بلا تمييز والضرب بيد من حديد على كل غاضب وجان.

وباسم هذا الحق نطالب برفع الحيف عن المواطنين الذين لا تزال بعض الممارسات الشاذة ترهق كواهلهم، وتسد عليهم منافذ الطمأنينة، فتهجر البعض وتفجر المؤسسات وتكره البعض على بيع الأملاك.

وباسم هذا الحق نشجب المظاهر غير الشرعية التي تمتهن كرامة المواطن والوطن وتتحدى سلطة الدولة وقوانينها، ونشير بالتحديد إلى أن الرسوم غير الشرعية واعتراض سبل الآمنين وانتهاك حرمات بعض البيوت وكبت حريات الناس، أمور تمعن في التحضير لتقسيم الوطن وتقويض أركانه.

أيها المسلمون،

إننا نثير هذه الهموم ونضعها عند المسؤولين لينكبوا على دراستها وتوفير الظروف المؤاتية للتجاوب مع جوانبها المحقة. ولا يسعنا إلا أن نذكر هنا:

أولاً: بأن رؤية اللبنانيين حول مسألتهم الوطنية ما تزال مهزوزة لم يتكامل فيها الصفاء، إذ ما زال فيهم المشرق والمغرب حتى أصبح بين تشريق هذا وتغريب ذاك كالعربة المصدعة الجوانب التي تخطفها الأقدار نتيجة جموح الخيول وغياب الفرسان، إن ذلك يقتضي الدعوة إلى مؤتمر وطني تتلاقى فيه كل الأماني والأفكار.

ثانياً: إن حروب المناطق التي ما تكاد تهدأ حتى تشتعل باقتتال جديد هي في وضع لا يقبله عقل وقصف عشوائي لا ترتضيه أخلاق، فلا بد من العمل فوراً لإيقافه دون إبطاء.

ثالثاً: إن عشرات الألوف من مهجري الحرب اللبنانية وضحايا العدوان الإسرائيلي ما زالوا دونما سقف يأوون إليه مما يزيد الوضع تأزّماً ويحمل على ضرورة القيام بأية مبادرة في هذا السبيل.

رابعاً: إن في لبنان اليوم مئات المخطوفين والمحتجزين والمفقودين الذين لا يعرف أحد مصيرهم، وهذا ما يدعونا إلى أن نطلب من الدولة المبادرة إلى أخذ الموقف القانوني من الجميع لوضع الأمر في مساره الوطني الصحيح.

إن معركة إنقاذ لبنان هي التي علينا أن نخوض غمارها على كل هذه الجبهات اليوم بصبر كبير واحتمال نادر يسع الجميع. ولا بأس من اعتماد مبدأ تقسيم العمل بصدق «فكلكم راع وكل راعٍ مسؤول عن رعيته». ويبقى أولاً وأخيراً للحكم أن يعتمد التخطيط والتنسيق والقيادة المرتكزة على قواعد تفرضها التجربة، وتحتمها آلام السنوات الثماني وهذه القواعد:

أولاً: إن تحرير الوطن ينبغي بالضرورة أن توازيه حركة تحرير المواطن وذلك يعني وجوب العمل على تحرير بعض المواطنين من عقدة الخوف التي تحولت إلى عقدة للسيطرة، وتحرير الآخر من عقدة الغبن التي تحولت فيهم إلى عقدة للاستسلام وبذلك نصل إلى تحقيق المساواة الوطنية التامة في قضية البناء وقضية المصير.

ثانياً: إن تحرير الوطن هو بتحريره من الأعداء وتوفير السيادة له كاملة غير منقوصة على أرضه.

ثالثاً: إن تحرير البنية المؤسساتية اللبنانية من عقدة لبنان التقليدية شرط لتحرير المواطن وبالتالي تحرير الوطن، ذلك لأن المؤسسات في لبنان قد تحكمت فيها عقدة طائفية حزبية تارة، وشخصية تارة أخرى سحابة نصف قرن من الزمان حتى استفحلت وتحولت أخيراً إلى مشاريع هيمنة حزبية أو فئوية تنذر بخطر شديد.

رابعاً: إن تحرير المجتمع اللبناني لا يقوم إلا على توازن جديد يقوم ويتكامل بين الطاقات الإسلامية والمسيحية، لأن الطاقات المسيحية المتآلفة والقيادة المسيحية الموحدة والمؤسسات المسيحية المتكاملة تبقى ناقصة التحرر ضعيفة العطاء إذا بقيت الطاقات الإسلامية اللبنانية متنافرة، والقيادة الإسلامية متفرقة والمؤسسات الإسلامية مستضعفة وعكس الأمر صحيح في هذا السياق. ولذلك فإن وحدة المسيحيين اللبنانيين أصبحت مسؤولية سياسية إسلامية ووحدة المسلمين اللبنانيين مسؤولية سياسية مسيحية ووحدة المسلمين والمسيحيين في وطن واحد أصبحت مسؤولية لبنانية مشتركة.

ملحق رقم (١٢)

ميثاق جبهة الخلاص الوطني وهيكليتها

٢٣/ ٧/ ١٩٨٣

«تتسارع الأحداث والتطورات الخطيرة بعد الاجتياح الإسرائيلي لجزء كبير من لبنان. ولعل أبرز هذه الأحداث وأخطرها وأكثرها تأثيراً على مستقبل الوطن الاتفاق الإسرائيلي ـ اللبناني الأخير الذي دشن عصراً جديداً من العلاقات التي يجهد أرباب الحكم والولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل للوصول إليها.

إزاء هذه المخاطر نرى أن المسؤولية التاريخية تحتم علينا مواجهة فعالة واضحة قادرة على النهوض الوطني في مواجهة التحديات المفروضة علينا بفعل التسلط والهيمنة والعدوان.

إن المواجهة الفاعلة هي مواجهة كل الوطنيين للاتفاق الذي يحاول الحكم جاهداً تمريره متجاهلاً الحقائق والوقائع الآتية:

١ ـ إن هذا الاتفاق يعرض الوحدة الوطنية لخطر انقسام حاد يزيد الوطن مآس، أنه في الحقيقة تخل واضح عن ميثاق ١٩٤٣، وعن القاعدة التاريخية ألاّ يكون لبنان للاستعمار مقراً أو ممراً.

٢ ـ ضرب وحدة المؤسسة العسكرية والإدراية من خلال تكريس واقع سعد حداد وميليشياه وقيام سلطته الأمنية، ومن خلال إعطاء اللجنة المشتركة صلاحيات مطلقة، أي مشاركة إسرائيل في إدارة الحكم في الوقت الذي يحرم أبناؤه من حق المشاركة.

٣ ـ الخروج من القسم الدستوري وذلك بسلخ، الجنوب اللبناني وإلحاقه

تدريجاً باسرائيل وعلى مختلف المستويات والتنازل عن السيادة والثروات الطبيعية التي تزخر بها المناطق الحدودية.

٤ ـ إلغاء كل توجه ديمقراطي وحرمان اللبنانيين من حق التعبير والانتماء والتفكير السياسي الحر وسائر الممارسات التي كفلها الدستور اللبناني.

٥ ـ فتح البوابة اللبنانية أمام الأشخاص والمنتجات والأموال الإسرائيلية مع ما ينتج من ذلك من تأثير اقتصادي ليس على لبنان فحسب بل على المحيط العربي برمته.

إن الاتفاق الإسرائيلي ـ اللبناني بمضمونه الفعلي وببنوده العملية تخلٍ لبناني رسمي عن انتماء لبنان العربي وخروجه على كل المواثيق والالتزامات ومقررات القمة وتحويله عملياً قاعدة تهديد أمني وعسكري للمشرق العربي عموماً ولسوريا خصوصاً.

إن هذه الحقائق والوقائع التي تضمنها الاتفاق ليست في النهاية إلا المقدمات العملية لتخلي أرباب الحكم عن أجزاء من لبنان بغية إحداث تغيير في بنيته يساعد على قيام لبنان الصغير، هذه الدولة العنصرية المرفوضة لبنانياً وعربياً، أنه كيان ستكون له انعكاسات خطيرة على مستقبل وحدة المنطقة بصفته مدخل التقسيم الفعلي.

في مواجهة هذا الوضع الخطير المفروض علينا وإزاء المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقنا لا بد لنا من العمل على:

١ ـ تدعيم لقاء زغرتا وتعزيزه باعتباره قاعدة العمل الجبهوي المواجهة للاتفاق وما ينجم عنه، والعمل على توسيع قاعدة إنطلاقه وتمثيله بما يكفل له فعالية أكبر وقدرة أوسع على النهوض الوطني.

٢ ـ تنظيم القوى الفاعلة الوطنية في أطر تنسجم مع خصوصيات الوضع الراهن الناتج من الاحتلال من جهة والظروف التي تتحكم بكل منطقة على حدة (راجع الملحق).

٣ ـ العمل على مواجهة هيمنة حزب الكتائب وتسلطه على مقدرات الحكم ومؤسساته ووضعه تحت المظلة الأميركية.

٤ ـ العمل على تعزيز صمود المناطق الوطنية غير الخاضعة وتحصينها في وجه المخاطر السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ ـ الدعم السياسي والعسكري للمواجهة البطولية للاحتلال.

إن تطور هذه المواجهة وتصاعدها هما بوابة العبور إلى لبنان الجديد الذي نريد، لبنان الديمقراطي والمساواة للجميع، لبنان الوطن الذي يجسد تطلعات اللبنانيين في بناء دولة عصرية بعيدة عن الامتيازات والقهر والعدوان والتبعية والتسلط والإرهاب».

ولدت في ١٩٨٣/٧/٢٣ في بعلبك وإهدن.

ـ التقدمي الاشتراكي
ـ الشيوعي اللبناني
ـ منظمة العمل الشيوعي
ـ المردة

ـ السوري القومي الاجتماعي
ـ منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي
ـ الحزب العربي الديموقراطي
ـ الاتحاد الاشتراكي العربي

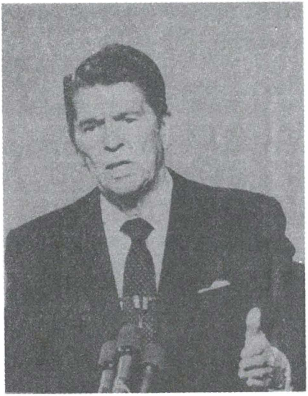
بقيادة الرئيس سليمان فرنجية ورشيد كرامي والوزير وليد جنبلاط

ملحق رقم (١٣)

أبـرز مـا ورد في المؤتـمـر الـصحـافي للرئيس الأميركي رونالد ريغن

حـول تـفـجير مـقـر وحـدة المارينـز الأميركية في بيروت

١٩٨٣/١٠/٢٥



الرئيس الأميركي رونالد ريغن

قال الرئيس ريغن:

«إن العمل الإرهابي الذي قتل أمس الكثير من الرجال الأميركيين والفرنسيين. كان تذكيراً مرعباً ووحشياً بنوعية العدو الذي نواجهه في مناطق حساسة من العالم».

ووصف الرئيس العمل بأنه «وحشي وسافل» و«أن الكلمات لا يمكن أن تعبر عن عمق تأثرنا باستشهاد هؤلاء الرجال».

وتابع: «الأميركيون يتساءلون: لماذا يجب أن تبقى قواتنا في لبنان؟ السبب هو أنهم يجب أن يبقوا هناك ريثما يمكننا السيطرة على الوضع. فنحن لنا مصالح حيوية في لبنان. وجهودنا في لبنان هي جهود في سبيل السلام العالمي. نحن مع حلفائنا الفرنسيين والإيطاليين والبريطانيين جزء من قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام وتأمين انسحاب القوات الغريبة من لبنان، حتى تستطيع الحكومة اللبنانية أخذ أمورها بيدها وتبسط سيادتها على كل أراضيها. إن عملنا لسلام لبنان هو عمل

أساسي لدعم السلام في كل منطقة الشرق الأوسط. هذا الهدف ليس ديمقراطياً أو جمهورياً، هذا هدف كل الأميركيين.

وقال: «إن السلام في لبنان هو مفتاح لاستقرار المنطقة الآن وفي المستقبل، إلى حد أن الاستقرار في الشرق الأوسط يتوقف كثيراً على وجود قواتنا هناك.

إنه محوري من أجل مصداقيتنا ووزننا الدولي، لا يجب أن نسمح للمجرمين الدوليين بأن يعرقلوا السلام في لبنان، فالمعركة من أجل السلام كل لا يمكن تجزئته. لا يمكن لنا أن نختار أين يجب أن ندعم الحرية. فقط يمكننا أن نحدد كيف ندعم الحرية. فإذا خسرت المعركة في مكان ما، نكون كلنا من الخاسرين.

وقال: «إذا شعر الآخرون بأن في إمكانهم ترهيبنا وترهيب حلفائنا في لبنان، فسيصبحون أكثر تشدداً في أمكنة أخرى، إذا انتهى لبنان تحت هيمنة قوى معادية للغرب فليس موقعنا أن شرق المتوسط مهدداً وحسب، وإنما أيضاً سيتهدد الاستقرار في كل الشرق الأوسط، خصوصاً في منطقة شبه الجزيرة العربية، تلك المنطقة الحيوية.

«مع حلفائنا نحاول اتخاذ إجراءات لدعم إمكانات قواتنا لتصبح قادرة على الدفاع عن نفسها فالولايات المتحدة لن تتراجع أمام الإرهاب والإرهابيين. عندنا ثوابت تربط بين الذين نفذوا عملية سفارتنا في بيروت مطلع نيسان الماضي والذين أعادوا الكرة أمس. كل الجهود ستبذل لإيجاد الإرهابيين، ولن يمر إرهابهم من دون عقاب».

وختم «أتمنى لو أن مهمة المارينز غير معرضة للمجازفة». مشيراً إلى أنها تتمثل في المساعدة على تقوية عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب ومساعدة لبنان على الخروج من محنته أمة واحدة. وأعرب عن اعتقاده أن هذا الهدف ذو منفعة، وأن تقدماً كبيراً قد أحرز لم يكن ممكناً لولا القوة المتعددة الجنسيات.

وسئل ريغان: لماذا لا يلعب المارينز دوراً فعالاً أكبر في لبنان للدفاع عن أنفسهم ضد هجمات أخرى، أجاب: «سنكون بذلك تورطنا في المعركة، وسنكون نقاتل ضد الدول العربية»؛ معتبراً أن هذه ليست الطريق إلى السلام.

ملحق رقم (١٤)

بيان المؤتمر المسيحي في بكركي (١٤/ ١/ ١٩٨٤)

بعد مرور تسع سنين على الوضع المأسوي الذي يتخبط فيه لبنان، وتفاقم الأخطار التي تهدده بالتفكك والزوال وشعوراً من المسيحيين بهذه الأخطار المحدقة بالوطن بكامله من جراء أعمال العنف والإرهاب التي تمارس على جميع اللبنانيين نتيجة مخططات محكمة، وبوجوب توحيد الموقف المسيحي لمواجهة هذه المخططات التي وإن استهدفت اللبنانيين عموماً فقد استهدفت المسيحيين خصوصاً، التقى ممثلو الطوائف المسيحية والأحزاب والهيئات في بكركي يوم السبت الواقع في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٨٤ تلبية لدعوة صاحب النيافة والغبطة الكاردينال البطريرك مار أنطونيوس بطرس خريش.

وقد حضر هذا اللقاء كل من ممثلي الطوائف المسيحية في لبنان:

غبطة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم بطريرك طائفة الروم الكاثوليك برفقة معالي الأستاذ جوزف سكاف، غبطة البطريرك كيراكين سركيسيان بطريرك الأرمن الأرثوذكس يرافقه الأستاذ أرزومانيان، غبطة البطريرك بطرس كسباريان بطريرك الأرمن الكاثوليك، فخامة الرئيس كميل شمعون، سيادة المطران أفرام جرجور ممثل غبطة بطريرك السريان الكاثوليك، سيادة المطران اثناسيوس أفرام ممثل طائفة السريان الأرثوذكس، سيادة المطران بيداويد ممثل طائفة الكلدان، سيادة المطران بولس باسيم ممثل طائفة اللاتين، حضرة القس سليم صهيوني ممثل طائفة البروتستانت، سيادة المطران نرساي دي باز ممثل طائفة الأشوريين، معالي الشيخ بيار الجميل برفقة الدكتور جورج سعادة عن حزب الكتائب اللبنانية، الدكتور شارل مالك بصفتيه الشخصية كرئيس سابق لجمعية الأمم المتحدة وكمنتدب من

سيادة المطران الياس عودة مطران بيروت للروم الارثوذكس بعد ما أن تعذر على سيادته الحضور لسبب طارىء، الشيخ بطرس حرب عن «تجمع الموارنة» الاستاذ شاكر أبو سليمان عن الرابطات المسيحية، الأباتي بولس نعمان عن الرهبانيات، الأستاد أنطوان أبي زيد عن حزب الكتلة الوطنية، الأستاذ مارون حلو عن حزب الوطنيين الأحرار، السيد فادي إفرام عن القوات اللبنانية، صاحبي السيادة المطرانين صفير وأبو جودة النائبين البطريركيين المارونيين.

وقد تليت برقية على المجتمعين وردت من قداسة الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني تمنى فيها لهذا اللقاء النجاح فكانت موضوع تقدير جميع المجتمعين وشكرهم.

وبعد تدارس الأوضاع التي باتت تهدد لبنان في وجوده ووحدته وحرياته الأساسية التي كانت وستبقى المبرر لهذا الوجود، وإيماناً من المجتمعين بأن تقرير مصير لبنان يعود إلى اللبنانيين وحدهم وهم قادرون على ذلك، بعد استعادتهم حرياتهم السليبة، وتحرير أرضهم من كل وجود غريب غير شرعي وبسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية.

وإيماناً منهم بأن بناء مجتمع العدالة والمساواة والاطمئنان إلى حياتهم وحقوقهم الطبيعية في جو من الأمن والحرية، لا يتم، إلا في نظام يكفل للمسيحيين ولسواهم على السواء حقوق الإنسان في الوجود في الكرامة وفي الحرية الجسدية والفكرية، رأى المجتمعون ضرورة طرح مشكلات الوطن جميعاً في محاولة جدية لإنقاذه بالاستناد إلى المبادىء الآتية:

أولاً ـ ضمان حقوق المسيحيين في لبنان وحرياتهم هو ضمان لبقاء لبنان كياناً فريداً وقيمة حضارية.

ثانياً ـ المقررات التي تصدر عن هذا اللقاء والاجتماعات اللاحقة هي توطئة للمؤتمر الوطني العام المسيحي ـ الإسلامي الذي يجب أن تتضافر الجهود لعقده والذي ترفع مقرراته إلى السلطة الشرعية الممثلة بمؤسساتها الدستورية.

ثالثاً ـ المدخل الصحيح إلى كل حوار وطني مثمر هو توفير المناخ الأمني الصالح ووقف الاعتداءات على المواطنين الآمنين.

رابعاً ـ حل قضية جميع المهجرين اللبنانيين في عودتهم السريعة إلى قراهم واستعادتهم ممتلكاتهم والتعويض عليهم هو أمر جوهري أساسي.

وقرر المجتمعون تشكيل لجان تحضير ومتابعة تتمثل فيها كل الهيئات المشاركة في هذا اللقاء لاستكمال الاتصالات ووضع جدول أعمال مفصل يأخذ في الاعتبار كل الطروحات التي تقدمها الهيئات المشاركة.

وقد تعين اللقاء المقبل الثلاثاء في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٨٤.

ويتجه المجتمعون إلى الله ليسألوه أن يساعد اللبنانيين على توحيد إرادتهم لما فيه خيرهم وخير وطنهم لبنان».

المراجع

- **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية** ـ عماد يونس.

- **كتاب Quid السنوي** ـ منشورات روبير لافون.

- **الجبل حقيقة لا ترحم** ـ بول عنداري.

- **المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ١٩٤٩ ـ ١٩٩١** ـ منشورات المركز العربي للأبحاث والتوثيق.

- **وكالة الصحافة الفرنسية وأرشيف الصحافة اللبنانية والبيانات الرسمية اللبنانية.**

المحتويات